۳۵۸

اهدائی بکتابخانه آستانه قدس رضوی
براساس وصیت مرحوم آیت الله حاج میرزا
* ابوالحسن پیشنماز آملی *

تولد نور چشم آقا سید حسین
اول محرم الحرام

تولد نور چشم آقا سید شعبان

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

بسم الله الرحمن الرحیم

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی
شماره ثبت: ۱۱۱۴۹
تاریخ:

باسمه تعالی
فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت: ۴۸۹۴
رده‌بندی دیویی: ۴۹۲٫۷۵ الف ۱۶۲ ک / ج ش / ۱۳۰۵
سرشناسه: جامی، عبدالرحمن بن احمد، ۸۱۷ - ۸۹۸ ق.، شارح
عنوان قراردادی: الکافیه. شرح
عنوان: شرح جامی
کاتب: عبدالرحیم بن محمد تقی تبریزی تاریخ کتابت:
محل نشر: [تبریز] ناشر: دارالطباعه حاج ابراهیم تاریخ نشر: ۱۳۰۵ ق.
صفحه شمار: ۳۲۶ ص. مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐
زبان: عربی ابعاد: ۱۷×۲۵ نوع خط: نسخ، نستعلیق (ملح)
روش تهیه: وقفی☐ اهدایی☑ خریداری☐ ارسالی☐
توضیحات: آیت الله میرزا ابوالحسن پیشنماز آملی تاریخ ثبت: تیر ۱۳۶۹
یادداشتها: انجام: / استاد علی
عنوان دیگر: فوائد الضیائیه؛ شرح کافیه
ملحق به حواشی زیادی با رمز (عصام الدین، غضنفر، جاربردی، نیره) میباشد
موضوع(ها): ۱. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ - ۶۴۶ ق. الکافیه - نقد و تفسیر. ۲. زبان عربی - نحو.
شناسه(های) افزوده: الف. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ - ۶۴۶ ق. الکافیه. شرح. ب. تبریزی، عبدالرحیم بن محمد تقی، کاتب. ج. پیشنماز آملی، ابوالحسن، اهدا کننده. د. عنوان.
فهرستنگار: تاریخ فهرستنگاری: مرداد ۸۹

۳۵۸

اهدائی بکتابخانه آستانه قدس رضوی
براساس وصیت مرحوم آیت الله حاج میرزا
ابوالحسن پیشنماز آملی

تولد نور چشم ... حسین
اول محرم الحرام بیست هفت
۱۳۰۷

تولد نور چشم ... شعبان
روز ... شعبان ۱۳۰۹

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

تحریر ... ۱۳۴۴

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی
شماره ثبت ۱۱۱۴۹
تاریخ ۶۹

۱۱۹۸
کتابخانه آستان ...
اسم کتاب فوائد ضیائیه
مصنف
مؤلف نورالدین عبدالرحمن جامی
خطی
چاپی سنگی
سال چاپ یا تحریر ۱۳۰۵ عدد اوراق ۳۲۶
جزء کتب نحو شماره خصوصی
شماره عمومی ۴۸۹۴ شماره قبض
واقف ... ابوالحسن پیشنماز تاریخ وقف فروردین ۱۳۶۹
طول ۲۰ عرض ۱۷ شماره صفحات ۴۲۶
۲۵/۲/۶۹

برای اینکه در پشت این نوشته [illegible] بود یاد کرد

بسم الله الرحمن الرحیم

لهم دار السلام عند ربهم و هو ولیهم

بما کانوا یعملون

هذا كتاب شرح جامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه اما بعد

فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب

الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير

وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن

موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه الباعث لهذا الجمع والتاليف

كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا

بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه و تعالى

بان يجعله جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب

السلف حتى يصدره على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون

تركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة و

الكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما

وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من

مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح

لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح

قوله اللفظ في اللغة الرمي اه اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمي المطلق وثانيها الرمي من الفم وثالثها المنطوق وقد اطبق المحشون على ان الشارح
نقله المعنى الاول حيث اطلق الرمي اولا ثم اضافه ثانيا بقوله اي رميتها سلا يتوهم ان المراد به الرمي من الفم كما زعموه واقول وان كان ظاهر الحال على ما قالوا
الا انه عند التحقيق نقله المعنى الثاني وانما قال ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم الفم والا فالمناسب لفظت الحجر ونحوها وثانيهما ان ترتب

والرماب كل صناعة انما يعرفون ما هو سنة اولهم وتصديره
لا تبدله من صنو العطن وان دفع ذلك الى الان لكم عقد من زوى اللفظ لان المنافاة بابين صيغة

الكلمة
التاء لازمة ووقفه
بان الجنس يوصف بالوحدة
ولا يخفى انه رفع المنافاة بمنع المنافاة بين
الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق
ان التاء ليست لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لعدد افراد
هذا الجنس بشرط الوحدة في كونها افراده حتى لا يصح معه كلتين معا فرداً
المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس عصام قوله والمطابقة غير لازمة آه
بل غير جائزة لان المصدر لا يتحمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به في الكشاف
في تفسير قوله تعالى حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء بما يكفي فصاً
قوله كزيد وضرب آه لم يمثل بالحروف اكتفاء عنه بالكاف والواو ونحوه آه قوله اذ ليس من مقولة

الفاعد المعقول هو زيد فلا يخفى ما فيه تعاليه قوله والدوال الاربعة الى قوله غير داخلة آه الدوال
بسته او غير داخلة غيره وهي جمع دال والخطوط جمع خط وهي الرسوم الكتابية والعقد جمع عقد
وهي عقد الاصابع لان كل عقدة موضوعة لعدد خاص في اصطلاح اهل الحساب والتجارة و
النصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا الكلام كما قال بعض المحشين تعريض
بهم الائمة حيث قال واحترز بقوله لفظا عن نحو الخط والعقد والنصب و
الاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات
ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من بعض
بوجه وههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد
قد يكون لفظا وقد لا يكون انتهى
ووجه الرد ان الا
الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف وظني ان الشارح ان قصد هذا فكلامه في غاية السخافة

بلفظ الا
سكان يشير اليه
بنه ضعفا وبينه الفاضل
المحشي بوجهين احدهما ان اللام
في المعرفات لتعريف الجنس فروج من جادة
التعريف وثانيهما ان لام العهد يكون اشارة الى

الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد الجنس
باعتباره نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهو لام
الحقيقة من حيث هي واما ان يقصد
اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد
الذهني كما في ادخل
السوق واما ان
يقصد
اليه باعتبار كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما ان يشار
بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين
مخاطبك بسبق ذكره اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد
الخارجي نحو قوله تعالى انا ارسلنا اليكم رسولا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تحته كثرة الخ

٥

حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام
جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح وقيل
جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب مما قل ببعض الكلم واللام
فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة
الواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على
العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة
الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء
او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا فاللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي
كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع
له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه
احكام اللفظ فكان لفظا حكما الا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به
الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان و
على هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود و
الاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد لا يخرجها وانما قال
لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون
اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم
منه الشيء الثاني فيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة

قوله اللفظ في اللغة الرمي اه اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمي المطلق وثانيها الرمي من الفم وثالثها المنطق وقد اطبق المحشون على ان الشارح
نقض المعنى الاول حيث اطلق الرمي اولا ثم اضافه ثانيا بقوله اي رميتها لئلا يتوهم ان المراد به الرمي من الفم كما زعموه واقول وان كان ظاهر الحال على ما قالوا
الا انه عند التحقيق نقض المعنى الثاني وانما قلنا ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم الفم والا فالمناسب لفظت الجرد ونحوها وثانيهما ان ترتب

الى باعتبار فرد ما فهي لام العهد
الذهني كما في ادخل
السوق وان اراد
بعضه
الى باعتبار كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وان اراد
بها الماهية من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين
مخاطبك يسبق ذهنه اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد
الخارجي كقوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة نكرة لانها

ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من بعضه
بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد
قد يكون لفظا وقد لا يكون
ووجه الرد ان الا
الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف وظني ان الشارح ان قصده هذا فكلامه في غاية السخافة

فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما
الواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على
العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة
الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء
او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا فاللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي
كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع
له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه
احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به
الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان و
على هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود و
الاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد فلا بد يخرجها وانما قال
لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون
اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم
منه الشيء الثاني فلا يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة
الا زمان فكان الواضع في كل وضع وقع في زمان خصص فيه احدهما بالاخر فتبه تعالى

حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام

جنس لا جمع ككَلِم وثمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح وقيل

جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب ما قيل بعض الكلم واللام

فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة و

الواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على

العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة

الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء

او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما

مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي

كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع

له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه

احكام اللفظ فكان لفظا حكما والحقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به

الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان و

على هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود و

الاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد لاخراجها وانما قال

لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون

اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم

منه الشيء الثاني فلا يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق

مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة

قوله اللفظ في اللغة الرمي اه اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمي المطلق وثانيها الرمي من الفم وثالثها المنطق وقد اطبق المحشون على ان الشارح

قصد المعنى الاول حيث اطلق الرمي اولا ثم اعلقه ثانيا بقوله اي رميتها لئلا يتوهم ان المراد به الرمي من الفم على ما زعمه وان قول وان كان ظاهر الحال على ما قالوا

قوله ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع آه فان قلت كما ان المعنى مأخوذ في الوضع كذلك الدال مأخوذ فيه وهو الشيء الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا
قوله ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع آه فان قلت كما ان المعنى مأخوذ في الوضع كذلك الدال مأخوذ فيه وهو الشيء الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا لانه ما يعرف عند الناظر او ما هو قصد اليه فيوصف
اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لانفصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه ما يعرف

قوله او مخفف يعني آه فاصله مضوي كمرمى اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت

احديهما
بالسكون فقلبت
الواو ياء وكسرة ما قبل الياء
وادغمت فصار معني كمرمي ثم خفف
بحذف احدى اليائين وقلبت الاخرى الفا بعد
فتح ما قبلها وهذا الاحتمال وان كان ابعد من جهة اللفظ
لعدم وجود نظير له فلعله اخره الا انه اقرب من جهة المعنى وانسب
بمعناه الاصطلاحي لاشتراكهما في المفهومية وان افترقا بالعموم والخصوص بعد آه

قوله ولما كان المعنى آه جواب سؤال مقدر وهو ان المعنى مأخوذ في تعريف الوضع لانه المعتبر
عنه بالشيء في قوله تخصيص شيء بشيء والمقام مقام الاختصار فلا يناسب ذكره ثانيا وحاصل الجواب
ان ذكره بعده بني على عدم دخوله في مفهومه فكأنه عرف الوضع بانه تخصيص شيء بشيء ولم يعتبر انه
الثاني وهي مدلة على اذا اضمه توصيفه بمفرد وهو من موجبات كونه صفة له لان اللفظ كما سيأتي او

قوله وهو اعم من يكون لفظا او غيره آه لا يخفى ان هذه

غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في
محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد
لبني فيهما اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف
معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على
تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع تخصيص
اصلا وبقيت حروف التهجي الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله
لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء
بعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فهو
اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ
فان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هيهنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا
كان او مركبا بل بازائه مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة و
الخبر وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص
فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مرد على انه صفة
ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد او التركيب قبل وضع اللفظ له وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل

٩

قيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ والمعنى ح ما لا يدل جزئه على جزء معناه ولا يبعد من
بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه بان
لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له
بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية للمفرد وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا
سواء كانت كلاما او غير كلام فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري في
امثالها مما يدل جزء اللفظ منها على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا
يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب كما
اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع
فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل وقائمة وبصري
مما بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه
بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء
بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى
ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون
بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع
كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل
وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها

لانها اى الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهى اما من صفتها

ان تدل على معنى كائن فى نفسها اى فى نفس الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفسها ان

تدل الكلمة عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى فى نفسها بل على معنى تحتاج فى الدلالة

عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك فى

بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى وهو ما لا يدل على معنى فى نفسها الحرف

كمن والى فانهما يحتاجان فى الدلالة على معنيهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى

كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان

الحرف فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى فى جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة

فى الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها اما من صفتها

ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضى

والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا

مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى فى الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة

القسم الثانى وهو ما يدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم

ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام

دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو

ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمى به لتضمنه معنى الفعل اللغوى

وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل واحد

منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل

قوله اما من صفتها آه هو لبيان التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اى فان حالها مع ان فيه تعقيد وحذف ولعله احسن فانه لا يحوج الى حرف على معنى

قوله ان شاء الحرف واخويه من الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المسند فيه لتقدير متعلق مع ان فى تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتدا

قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها آه اعلم ان المتأخرين قد اطبقوا على ان الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وهو معنى حرفي
يحتاج الى الطرفين فاستقلال معناه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث فيه انهم يشنعوا على من اطلق ان معنى الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمني و
ظني انه غير موافق للتحقيق لان النسبة وان احتاجت الى الطرفين الا انها جزء للفعل فلم يحتج الى امر خارج عن مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف اليه الا
ما بالذات لا يختلف بالعارض ونحن حيث اخترنا ١٢
اليه وضع قوله والاسم كلمة ... الى في ذلك الاسميين آه فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي بمعنى كون

مذهب
المتأخرين لما
ليس من الجواب عن
هذه الادلة لا يدفع الجواب عن الاول
انه مغالطة من باب اشتباه الفعل
اللغوي بالفعل الاصطلاحي فان الزمان
ظرف يتعلق الفعل اللغوي اعني الحدث بالفاعل
باعتبار الحقيقة لان الفعل ...

قوله فالمتضمن اسم فاعل آه جواب اعتراض يرد على
المصنف واول من تصدى له فهو شارح الهندي
وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن و
المتضمن لان الكلمتين
ايضا كلام وحاصل
الجواب
ان المتضمن هو المجموع دون كل واحدة الذي هو
المتضمن فلا اتحاد وقال بعض الافاضل لو عبد
بالقوله بالاسناد للاستغناء لم يحتج الى هذا الجواب
لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد
ولو

الا
سناد
اليه من ...
الاسم لا من
خواص الاسم الحقيقي
او الحكمي والاية ... عليك
ان اوقال شرر ... مقلوب
زيد في التعريف انما يحتاج الى التتميم
الكلمتين بجملة قوله بالاسناد على ما
حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين
مع الاسناد لم يحتج لان ما تضمن كلمتين هو
مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التتميم
لو قال شرر ... عصام ايضا قوله اعلم ان
كلام المصنف ظاهر في ان ضربت زيدا قائما مجموعه كلام آه
انما قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل
لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب
بل تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد منه
في ضربت اقدم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف المصنف ايضا ولا
يذهب عليك ان خبر المبتدا في قولنا زيد ضرب عمرا ما اراده مجموع
ما ذكر لا مجرد ضرب وقد اتفقوا على ان خبر المبتدا ههنا داخل في الكلام
الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل كيف لا يكون
مجموع ما جعل خبرا وكذا في الحال والصفة
اذا كانا جملتين ينبغي
ان يكون
عدول المصنف
عدولا عن عبارة
تعريفه لا عنه ولا عن مذهبه عصام
ايضا قوله على الجملة الخبرية آه الاولى
على الجملة الواقعة موقع الخبرية
وكانه فيه ... الانشائية
عنه ولا تقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيد اضربه في تأويل زيد مقول في حقه اضربه وبعد تجويز ان ...

على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها
لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد
منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالجمع ههنا الا
المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر
ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع
الكلام في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن
اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم
فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما با
الاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة
احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فايدة تامة فقوله ما
لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية نحو ضرب
زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية نحو اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما
تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فايدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف

مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم
الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جبق مهمل ديز مقلوب زيد مع
ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في
ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام
هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت
فقط والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا
الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص قيده به ليخرج بصدق
الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان
المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص
من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند و
الاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند به وفي بعض النسخ او في فعل واسم
فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد
اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين مختلفين اسم وفعل اسم و
حرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له
من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل
والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان
مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير

ادعو

ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو
المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل الخ
الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير
فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي باعتبار امر
خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار
متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول
هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا واله
لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعلق بمتعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى ضم
كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا
في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يصلح ان يكون
محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم
كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والة لتعرف
احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية

ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون الات لملاحظة احوالها فهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا والحد الحرف منعا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها انما لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني

الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم عن لفظه اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول ويخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناه به بحسب اصل الوضع ويخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة يدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره ههنا بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته في

١٨

اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل
فقد ذهب الى انها أل كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع
لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى
المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد
الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسما الاشارة وغيرهما كالموصولات
وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول
الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة
المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم
فينبغي ان يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية
فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالفه ما يختص به الاصل اعني الفعل ويرد
عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم ويجيء
في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا
تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع
عطفا على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول واللحوق
بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه
(وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل
مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر

١٩

لا يذكره لفظا ووجه اختصاصهما بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص و
التخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع
مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم
نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناها بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع
غيره او لا فالاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه المبني الاصل المبني هو
فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه
عامله فيدخل فيه زيد في قائم زيد وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس
بمركب اصلا من الاسما المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو
مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك
من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع
الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي
والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها بالمبني
الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسما المعدودة القا
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في
المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب و

هو مستفاد من كلام الامام الهمام عبد القاهر واعتبر المص مع وجود الصلاحية حصول
استحقاق الاعراب بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل
في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل
المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع
لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن
عن النحو فلا فايدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامه كلامهم ومعرفته
متفرعة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفة المتفرعة حاصلة بمعرفة هذا
الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف
اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل
ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره
المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب اما
بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف واما صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض
الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف
بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب

على التمييز اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى
فان اصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي
والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت
احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنا او مجموعا فانه قد
اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة
النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع واخر المعرب في هذه الصور
يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر
المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله
ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل
قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في
الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من
هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة الاعراب ما اي حركة
او حرف اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك
الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو
ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو
السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو
غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من
حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعا

قوله فانه بعيد عن الفهم اه لعدم مفهومية من فحوى

الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان الاختلاف

اذ لا يتحقق ثبوته في الافرضي يسمى اعرابا قلت لما

كانت الدلالة على المعاني مستندة الى الاعراب ٢٢

من حيث الاختلاف فكان الاختلاف ايضا دالا على

المعاني

ومنعًا لكن المقصود ان ما بينه بني على ما بينه اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل

على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه

خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم

من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره

ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة

المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل

معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة

واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فان تداول المعاني

المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها

ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على

تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب

يدل على صفته والاصل ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها

ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني

المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ح

ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب

الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية

ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في

الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كانت او حرفا علم

الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا

كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء

مفعولا حقيقة كان او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كانت او حرفا علم الاضافة

اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء

المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية

لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل

كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة

له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من

المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل

معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل

معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل

معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن بناء

الواحد مثنى ولا مجموعا والغير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي

الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب

في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان

يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان

يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال

الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب و

الكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل

النصب على الحالية او المصدرية فالضم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت

٢٣

ويجعل القسم الثاني مثل جاءتني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المونث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المذكر فانه قد علم بالضمة رفعا وبالكسرة
نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء نحو مسلمات جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات
ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب
كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر
الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها لان اسماء المهاة هنوك والهن الشي
المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة ذكرها الكل المقيس بهذه الاسماء
الاربعة منقوصا واوية وفوك وهو اجوف واوى لان اصلها اناصله نوه فيه وما لو
هو لفيف مقرون بالواوين اناصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر
لانه اضيفت الا الى اسماء الاجناس واعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حالكونها مكبرة اذ مصغرها تعرب بالحركات نحو جاءني
أُخَيّك ورأيت أُخَيّك ومررت باُخَيّك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب
باعراب المثنى والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها
اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ و
رأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة لكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت
مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما

اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب
اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر
الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا
اي حالكون كل او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد و
باعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه
الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره
الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع و
اعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنان وثنتان فان
هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية
فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر
السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين و
ارضين مما لم يكن واحده مذكرا ويجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الوجمع ذو لا
من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها التسع وهي ثلثون الى تسعين فليس عشرون
جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير

قوله وانما جعل اعراب المثنى آه قيل انما جعل اعراب التثنية بالحروف لان ضعف الواحد واعراب الواحد بالحركة فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة لان كلا من حروف اللين كحركتين لان
الحركات ابعاض هذه الحروف وحمل الجمع عليها لسلامة بناء الواحد فيه مثله قوله في الصورتين سابقه وهو كلا آه وانما لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا على الاثنين الا انه لم يسمع
مفرده اعني كل ولجواز ارجاع ضمير المفرد اليه قال تعم كلتا الجنتين آتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما لزوجها

العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي
وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معتبرة لا تعين في المجموع فاعرابها بالواو رفعا
والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما
فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان
يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان لان الاعراب با
لحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلث
لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها لبقي المثنى بلا
اعراب توزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة للرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل
نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع و
حملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام و
لما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان
مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري
اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي
في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف
مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين

كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب
بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها
ثم ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا
اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب
انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما
في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض
او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف
تقدير الاعراب للمتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي
انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني
ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ

بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب الملتفظ

فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر فى تفصيل

المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته

يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه

فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما

فيه اثرا سيجيء ذكره من علل التسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه

العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهى

اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة كل واحد منها حتى

لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف

وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول فى عطف هاتين العلتين من

الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا

القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها

زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم عليه ولا

يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما

بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة

واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا

الوصف ثم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جائنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه

يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا

القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل

او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان

منها لا واحدة او القول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب لان فى عددها خلافا فقال

بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها تسعة

تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على

ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال

للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى تسمى

التانيث اللفظى والمعنوى وابرهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعد يكرب مثال

للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير

المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما

ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى اسم علتان حصل فيه

فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره

الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر و

التنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه

والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف

فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى

كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف و

النون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل

نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه

الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضرورى صرفه اى جعله فى حكم

بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملتفظ
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل
المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته
يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بمعرفته
فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما
فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه
العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما وهي
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منهما حتى
لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف هاتين العلتين من
الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا
القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى وتمنع النون الصرف حال كونها
زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم عليه ولا
يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما
بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا
الوصف ثم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه
يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف في قوله وهذا
القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل

او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في التحقيق اثنان
منها لا واحدة او القول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب لان في عددها اختلافا فقال
بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها تسعة
تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على
ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال
للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى تسمية
التانيث اللفظي والمعنوي وابرهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال
للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير
المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما
ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره
الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر و
التنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في
كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف و
النون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل
نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا والوزن
الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم

المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لاجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند

المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو

الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع

الى الحكم للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في

الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او ازحاف يخرجه عن

السلاسة اما الاول فكقوله اُصُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبُ لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا واما الثاني

فكقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ فانه لو فتح نون نعمان

من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به

سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة

قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند بعض الشعراء

واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سَلَامٌ عَلَى خَيْرِ الْاَنَامِ وَسَيِّدٍ حَبِيبِ

اِلٰهِ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٍ بَشِيرٍ نَذِيرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ عَطُوفٍ رَؤُفٍ مَنْ يُسَمَّى بِاَحْمَدٍ فانه لو قال

باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة

او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان

رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا

واغلالا حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا في قوله

سلاسلا واغلالا امثال الجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من

العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احدهما

الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكون فيه الجمعية حقيقة كالكلاب والاساور والاناعيم

او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح و

ثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اي كل

واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تنفكان فانهما اصلا فلا يقال في حبلى

حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف

التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث

فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية مثلا يقويه اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول

اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن

صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر

ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان

المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة

فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان

المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى

اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما

كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلانه

انما خرج عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست

مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس

وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج

اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان

المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل
لا عن كل ما عداه بحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فلم الاحتياج في تصحيح هذا
التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث
وجمع وعمر واخر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا
الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل واعتبروه فيها الا انهم تنبهوا للعدل فيما
عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل
اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير
منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل
غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل
الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار
اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله
محققا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث
فالدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة
ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار
ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل و
الوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث
لاعتبارها فيهما وضعا واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل

اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من
وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه
اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن اخر من وانما لم يذهب
الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل
ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين
وجمع جمع جمعا مؤنث اجمع وكذا كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل اذا كانت صفة
ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على
صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد
منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التأكيد اسما ذي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة
الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كاينب وافوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما
هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على اينب وافوس
بلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين
يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا
كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر و
زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما
العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير
منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات

قوله الوصف آه لم يعرف المصنف في هذا الباب الا العدل
لان عزه وما يعرف في هذا الكتاب في محله واستغنى
عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف
العدل لعدم وله فيه من تعريفه بخلاف
الاسباب الباقية بحيث لم يعدل فيها
وان رع شئ من الاسباب
الاتية ما لم يفسره المصنف
في محله عصام

قوله وليس فيهما الاسباب آه هذا الكلام في ٣ ٤
قوة قوله وليس فيهما ما يوجب البناء لان المناسبة
في الوزن
لا يوجب البناء

الواو في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام
المؤنثة مثل حضار وظمار ووبار فانها مبنية وليس فيها الا السببان العلمية والتأنيث
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها انما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على
نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار
العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا لم يذكر باب
قطام ههنا السر في تحليله لان الكلام فيما اعتبر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني
تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا
حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب
الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب
الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا
وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري
على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة
بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع
بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على

فطانة المنطب ولقد يعجب من رزق
هذا التحقيق ثم قال بسبب الصرف الما
الكلام انه صفة بجزئه وغفل عن انه
بعد المنسوب الى الكل الكل مالك
واحد ثم يقول بنا ارتكب الشارح تكلف
والاظهار قوله فلا تضره الغلبة لتقرر
اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس
مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة
الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك
وشرط مجرد الاصالة غلط لكل واحد من الثلثة تحقق ٣ ٥
فلا يرد ما قيل ان الزوال قد يضر في تاثير الوصفية
الاصلية
كما اذا زالت
الوصفية بالعلمية فانه لا
تاثير للوصفية حين العلمية بالا

الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره اي بان يخرج عن سببية منع الصرف الغلبة
ولكن يبقى منها شئ بقرينة الامثلة المذكورة فانه كذا خص ببعض افراد ما كان له
اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في
الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة
الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت
بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين
للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما
للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن
الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يمنع استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن الفعل والوصف في الاصل كالحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك
منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل
للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف
منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها
المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التأنيث
اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرط في سببية منع الصرف العلمية
اي علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان ولان العلمية لها وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية

فيه الا ان بينهما فرقا فانما في التانيث اللفظي شرط الوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط
لجوازه ولابد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط
وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة
اي زيادة حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها
الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من
شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة
لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب
علما لمرأة وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع
صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على
الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط
واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي
به اي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان
الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مونث معنوي سماعي باعتبار
معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي زال بالعلمية
للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو
مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان
زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قديم ظهر التاء

المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر بقي عقيرب
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية
والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات
المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون هذا النوع من
جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في
ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه
سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها لان
فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهو كون اللفظ مما وضعه غير العرب
ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم
في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله
العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم
اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان
علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف
فيه العجمة فلا يصلح لسببية منع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته
في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة
احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني
فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف

لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان لم يعلم مقدرة نظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يلغو سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وتستر وهو اسم حصن بديار بكر وابرهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في تستر تحرك الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد صلى الله عليه وسلم وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ونوبته مانق من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل على ما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فتوثر بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف

قوله وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه آه ولا يخفى ان منع صرف نحو تستر ايضا خلافية فيجب ذكر تستر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو تستر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه آه ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى ان ... التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى في البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا والاوجه في تقديم انصرافه انه ... على ما هو الحق عنده جميع النحاة وهذا تنبيه

الثاني وترك نتيجة الشرط الاول نظرا وكان الاولى ان يقول فنوح وقرنه منصرف وتستر وابرهيم ممتنع وجاء الجواب انه لما كان في انصراف نوح خلاف وكان المختار عنده الصرف نص عليه بالذكر بعد آه

او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فاره وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتورد لا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد بمعنى ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال ما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح مثال ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت الحاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان

ادمونثا وانما اكتفى المصنف فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع
شرط ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون
اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض
فى الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت عن الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل فما
تقول فى سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا فى الحال ولا
فى الاصل فاجاب بانه قد اختلف فى صرفه ومنعه منه فهو انما لم يصرف هو الاكثر فعنه
موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل فى التفصى عنه انه
اسم اعجمى ليس بجمع لا فى الحال ولا فى الاصل حمل فى منع الصرف على موازنه اى على ما
يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه فى حكمها من حيث الوزن فهو وان
لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب
التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربى ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جمع يطلق
على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن
قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة
انه جمع سروالة وكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل و
انما صرف اى سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل فى الاسماء الصرف فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصى عنه ونحو جوار اى كل جمع منقوص على
فواعل بائيا كان او واويا كالجوارى والدواعى فقاد جرا اى فى حالتى الرفع والجر

٤١

كقاض اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه نقول
جاءتنى جوار ومررت بجوار كما تقول جاءنى قاض ومررت بقاض واما فى حالة النصب فالياء
متحركة مفتوحة نحو رايت جوارى فلا اشكال فى حالة النصب لان الاسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال الذى يتعلق
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار
فى قولك جاءتنى جوار جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فبنى
الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار
على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف و
التنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال
غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر و
لهذا لم يجر الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف
عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر ولا
تفاوت وفى لغة بعض العرب اثبات الياء فى حالة الجر كما فى حالة النصب تقول مررت
بجوارى كما تقول رايت جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال
فانه يكون الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما فى حالة
الرفع فاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة الاعلال الا فى حالة واحدة
بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال فى الحالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة

كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية نيا من من الزوال بحصل له قوة بنوع عما في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف والى حكمه فكيف يوثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة و اذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر و ستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات ولما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بيانها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوايد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول التاء عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما و

الثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اى شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التا فيتحقق تشبيههما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة ليبقى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مونثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمه اى ومن اجل الخلاف في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا على مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف و على مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مونثه سكرى ولا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته لمنع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فانها نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو وشلم علما لموضع

كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير جزئية جزء منه فلا يرد النجم وبصرى علمين شرطه العلمية نيا من من الزوال فيحصل له قوة بنوع عما في منع الصرف وان لا يكون بالاضافة لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف والى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة و اذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر و ستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات ولما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءهما اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوايد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف هل هو كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما و

صورت تلگراف حضرت حجة الاسلام حاجی میرزا حسن آقا از تبریز

خدمت حضرات حجج اسلام و وکلاء مجلس شورا دامت تاییداتهم انجمن تبریز

مؤدی شد برواج و ظهور رفع مذهب فاسده و تضعیف اسلام و هتک حرمت

مؤمنین و علماء و سلب امن و رجان و مال و هرج و مرج کلی در شهر و اطراف

بطوریکه داعی اقامت را خلاف تکلیف شرعی دیده این چند روز

عازم قم [illegible] ام این مطلب را خدمت فقهاء الاسلام آقا سلام

مجتهد

٥ با لشام

الثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هيهنا هو هذا المعنى الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب
واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لتمتنع
التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث لعمران او كائنا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان
الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة ليتحقق امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى
مشابهتهما الالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مونثه عريانة
وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما الالفي
التانيث على حالها ومن ثمة اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على
غيره لا على مذكر ولا على مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف و
على مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه
لوجود الشرط على المذهبين لان مونثه سكرى وسكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى
النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة
وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في
سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى
انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من
التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر علما لماء وعثر لموضع وخضم
لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما كصبغ معروف وهو وبشم علما لموضع

قوله اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل اقول
نشر على ترتيب اللف فالاول بالنسبة الى وزن الفعل
فان الزيادة صفة ذهبت تعرض للحرف الزائد فتناسب
وزن الفعل الذي هو ايضا كما عرفت والثاني بالنسبة
الى ما كان على وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذي
هو مركب من الحروف فناسبه الحرف الزائد وغرض
الشارح من هذا التقدير دفع الاعتراض الذي اورده
الفاضل الهندي بقوله فان قيل اول احمر مثلا هي
الزيادة منتفي الظرفية والمظروف واحد ٤٢
الدفع اما اذا قدر زيادة حرف فلان الزيادة صفة
للاول
في قولك الحرف
الاول من احمر زائد ويكون
نسبة الصفة الى موصوفها يعني
كما تقول العلم في زيد واما اذا قدر حرف
زائد فلان بين قوله اوله وبين الحرف الزائد عموما من

بالشام فهو من الأسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل
ضُرِبَ على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع غيره
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوّله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على
وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة
حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن
الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء عن اختصاصهما بالاسم عن اوزان الفعل
ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار لكان امتنع احمر عن الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي
به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة
الاسمية العارضة ومن ثَمّ اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود
الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية
على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في
منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب اخر واحترز بذلك عما يجامع الف
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر
بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد
به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم لكل فرعون موسى
اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها
فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط

فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل
استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث
واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على
اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها
اي لا يوجد شيء من الاسم الذي نحن فيه مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما
فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم
يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه
قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بتمامها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث
وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي
ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان
اصمِت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمَت
يصمُت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسر الميم علم انه معدول عنه والجواب ان هذا
امر غير محقق لجواز ورود اصمِت بكسر الميم وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل
محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما
العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على

٤٥
العقل مجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية
فاذا نكرت
زالت العلمية
لم يبق الا العدل ووزن الفعل
فيكون غير منصرف فاذا لم يصدق
كلما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف فاجاب
بان العدل ووزن الفعل لا يجتمعان بشهادة التتبع

قوله

قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المذكور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة
الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر
فالمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيندخل فيه سكران
وامثاله ويخرج منه افعل للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه خفيها وان افعل اسما وان كان
معه من فلا ينصرف بالاخلاف لظهور معنى الوصفية فيه لسبب من التفضيلية اعتبارا
للصفة الاصلية بعد التنكير اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية للوصفية
بعد التنكير فانه لما زال العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها و
جعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين الموصوفة
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم
اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قلت الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي
فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في
احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد
هو وزن الفعل والالف والنون المزيدتين وهذا القول اظهر وانما اعتبر سيبويه الوصف

الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من
الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتباره
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان في الاصل وصفا مع
بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما
اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو
بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا بعد
احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه
شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول
لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة
الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في
هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه
انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام
او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى الاصل الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير
المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف

قوله ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اه مما كان في معنى الرفع المحلي خفاء وكذا في اشتمال الاسم عليه بين معنى الرفع المحلي واشتمال الاسم عليه ورد ايضا في هذا الكلام على الشارح الهندي حيث خصص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا او تقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلي بناء على انه لا يكون الا في المبني والمرفوعات من اقسام المعرب وهذا البحث عن الفاعل اذا كان مضمرا ونظائره على التفصيل والشارح نظر الى ان الفاعل واخواته كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات ايضا بلا تفاوت والبحث

مشابهة للفعل تنوينا الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما ولم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل والبغال وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية دون الافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لان معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو سيجيء بتلاعن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم المفعول واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره في اسناد اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريق قيام الفعل او شبهه به اي بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي مما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي فعله المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب

غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا
فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة
فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما
في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام او بانه ان الضمير
يرجع الى المصدر بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب
الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره
صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر
الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد
ان ذكر الاعراب مستغنى عنه لان القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى
حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل نحو ضربت
زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل
بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب
زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة
انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم
من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو

مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد
مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب معنى الحصر
المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على
الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو
اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا
لانه يحتمل ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في
الآخر وهو انما خرج عن المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا
فلان الحصر فيها في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل
ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي
التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا في تقديم
الفاعل او بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره
اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به
فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال
بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام
قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل قولك زيد اي نعم اذا كان

جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف
قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف
اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد
بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع
اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من
يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه
لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصم لانه كان ظهيرا
للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق
بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
ماله مما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ
من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي
فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد
فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف
وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان
مفسره قائم مقامه معنى ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول

حرف الشرط

حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون المفاعيل
وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في
مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه
كالمفسر فيلزم في الكلام استبداله وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد
قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه وانحصر
على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين
اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد
الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني
فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان
يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل الخ لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه
متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع
عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره
مع الا لانه حرف ولا يصح اضماره بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل و
المقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا
خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع
بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لانه

طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضا الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضا مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدء بانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم

التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على وفقه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه لا يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان والا يلزم ح محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الثاني تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه

طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين نسب الى انه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير واللزوم

...التكرار بالذكر وامثاله افرادا وتثنية وجمعا وتذ... للمرجع في هذه الامور ددا... للكسائي فانه لا يضمر الفاء... ضرباني واكرمني الزيدان اي اعمال الفعل الثاني مع... الثاني عند اقتضاء الفعل... كما هو مذهب الجمهور او... الاول فان اقتضى الثاني... واكرماني الزيدان وضربني...

الى قيام يوم الدين
الحمد لله رب العالمين ...
في السموات ...
... والصلوة

محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الثاني تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه

... تنازع الفعلين في الفاعلية

تو سقا قلی

معلم بمه بلد برا اینکه عمل بد نسبه

در قریه اهرنج آلمه حصه و رسیدای ثابت
بعد بتوسط قراکریش مرشدی تا دیهی دهایع
قریه مذکوره واصل و عابر گردیدای چند
کلمه بر این مقامات بهم قلم کرده بتاریخ
اول آذر ماه فرس ۱۳۳۳

الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول ...
الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني
كما هو مذهب البصريين وبدء به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل
في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم

التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا
للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده خلافا
للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو
ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز
اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل
الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه لا يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر
كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل
الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني
واكرمني الزيدان وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان ولا يلزم ح
محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الثاني
تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة
وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان
استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في
الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت
في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه

على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني غير
المذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا
ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر
المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له
واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يجوز انه ايضا من
التنازع في هذه الصورة الا اذا لوحظ المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما
بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في
المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر
واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس
فلو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث توجه الفعلان
اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية و
الثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين
وقال قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم
السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما و
ذلك لان لفظ لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما

منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم
اطلب الملك والمجد كما تدل عليه البيت المتاخر عنه قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك
المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من
المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له **مفعول ما لم يسم فاعله**
اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يتابعه كما فعل
المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى يسميه بعض النحاة فاعلا كل
مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول علامة كونه فاعلا
لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله
فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي المجهول او يفعل اي المضارع المجهول فيتناول
مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها
ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول
الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا و
مسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد
الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت
اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب
فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب الاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام
نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك
اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل

اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو
التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف
ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز
وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه
بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب
كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة
تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة
الفعل عليه في داره جار مجرور شبيه بالمفاعيل فيقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد
وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سوا
في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي
الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان
فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى
درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو
اعطي زيد عمرا **ومنها المبتدأ والخبر** وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة
المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما
على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا
ليتناول وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه

عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد
بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسند
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة
بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز
الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر
خبيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم خبير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل
بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان
فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله
أراغبٌ انتَ عن الهتي يا ابرهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع
لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم
الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف
النفي والاستفهام اسما مفردا منكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما
اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانهما ح خبر ليس
الا جاز الامران اي كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وكون ما بعدها
مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين
ح ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين
ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران

كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه المسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا وبذلك ان يقول المراد بالمسند به المسند به الى المبتدا او يجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا و يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتدا اعني تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتدا عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتدا عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال الاخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدم على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالته التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة تكون معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى

ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر فحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الرجل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد و كذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو معنى كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو و المهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا اخيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام و الاستمرار فكانه قال سلام مني اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات

التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى هذا يجوز ان يقول
كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب
الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة
داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة
اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا عن المبتدا من عائد يربطها به فلذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او
غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر في الحاقة ما الحاقة وكون
الخبر تفسيرا للمبتدا في نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة
نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع
البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا
او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة
بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير
مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا
وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر هو الافراد ثم ان الاصل في
المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب بعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا
مشتملا على ماله صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب
تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ماله صدر الكلام و
هو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه و

ذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير
متساويين والقرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص اي في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل
افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا عما يكون
فعلا لغيره كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز ان يقال قام ابوه زيد
لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما
في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان
الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس هذا المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل
اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان و
قاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او
بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية
الفاعل وجمعه كما في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا
صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا
يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر المقدم مصححا
له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا فتقديمه يصحح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار

خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه

بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته بمنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو

على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم

الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ

وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل

تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول

بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول

عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على

المبتدأ في جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين

فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف

مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو

هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى

ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المصنف بتعدد

الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ

ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال

الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه كذلك وقد يتضمن المبتدأ

معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله

فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبره ويصح

عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك

المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه

وذلك اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي

جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط

ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا

فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما

وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي

في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال للاسم الموصوف بالاسم الموصول

المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا

مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله

درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء

على خبره على ما مر مانعان عن دخوله عليه لانه صح دخوله عليه انما كانت لمشابهة

المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام

من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق

من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان

وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان

الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل المط ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان

الاختلاف الواقع بينها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل

في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع منه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى

الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان

قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه
فلم يذكره مع ان كلا القولين لم يساعدهما القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع
ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن
دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية
جوازا اي حذفا جائزا او وجوبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد
اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم
او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك القصد ويجب حذفه ايضا عند من قال في
نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ
المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا
الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما رآه
وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر
المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه
صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف
غير ساد مسده اي فهو وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا
اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر

وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا
اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع
الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما و
اما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كقوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم
اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي هذا على مذهب
البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا
هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او بتأويله منسوبا
الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر و
ذلك مثل ضربي زيدا قائما او ضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما
او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير
قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما
يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل
في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام
الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى كان التامة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابس قائما اذا اردت
الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل اعلم ثم نقول حذف
المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام
القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدأ و

في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون
مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل
بجعل قائما من متعلقات المبتدأ فيلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد
المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال
محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى
ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل
مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل
رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر
الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك قسمي اي ما اقسم به فلابسك ان لعمرك
يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد و
لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر ان
واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية و
هي ان وكان ولكن ولعل وليت وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح
لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها
المسند الى شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان
وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج
جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا ايراث اثرها فيهما
لفظا او معنا فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم

ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة
هي يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف
ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند
الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم
مؤول بقائم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر
المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي
احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة
فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود
شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كلما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان
يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين
زيدا وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز
تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على
المرفوع فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف
في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر
المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا و
ان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه

هو المسند الى شئ اخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها

بعد نحو لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو نصير

في الاجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم

لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل مرفوع

منصوب ولا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فتعين ان في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف

ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل

غلام رجل ولئلا يكون مثالا لنوع خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا

اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود

الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب

المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل

والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على

الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر

يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غيره

اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل

افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في النكرة

والمعرفة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد

دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا

بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لليس لان ليس لنفي

الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على

مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز

ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في

البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا

اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات

شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة

كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا

ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية

المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع

او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد

تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم

ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون

مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد

لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر

كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو

ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو

ضارب ضربا ويخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد

بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك

الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا

في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما نعلمه فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى
الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل
بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا
عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد
وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن فيه
مفهوم زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل
على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد
فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدال على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد
به النوع او العدد بخلاف اخويه اي الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات
بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب
المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا وسيبويه
يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير
مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا

اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا
اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه وجدعا ا ه
جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا
اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء و
بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي
يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع ما اي موضع
وقع اي المفعول المطلق فيه مثبتا اي اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا
لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم
لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح
وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشترا
ك الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا او ما انت الا
سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او ما هو فضل للمبتدا او
الى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد
معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع

يجب حذفه اي الفعل الناصب للمفعول المطلق فيما وقع اي في موضع وقع المفعول المطلق
فيه تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة
مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصل الله سبحانه
هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما
تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه للتشبيه
اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا
اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد
ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على
اسم كان بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت
حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت
صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
وعلى صاحبه اي صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ
صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة
غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا

مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها
سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه
انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها اي من تلك المواضع ما اي
موضع وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو
زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون
جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه
بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار
وصف الاحتمال غير مغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر و
يحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد
لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحصل التقابل ومنها ما وقع مثنى اي
على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير والاولى في تتميم هذه القاعدة
من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد نحو قوله ثم ارجع البصر
كرتين ينقلب اي رجعا مكررا كثيرا ادخل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد
تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح
عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف
زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون
من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي
اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى

باللام **المفعول به** هو ما وقع اي هو اسم وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل فيتلبس به فيخرج المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فيخرج به مثل زيد في ضُرِب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى ما هو فاعل ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه حيد في على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم و قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا نحو مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي يريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح والذم او الترحم نحو اخاك اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول

من تلك

من تلك المواضع الاربعة سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ما هو معمور بالاهل لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا نوديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا ارض ويا جبال فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى نحو المنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء

لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسما افعال فعلى هذين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها
مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة وعند ابي علي احد جزئيها اسم
الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب
لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما
على ما يرفع به اي على الضم او الالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل
مسند الى الجار والمجرور واغني به والضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام
ان كان المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة
ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنا وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته
الحرف والفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثال لما هو مبني على الضمة
والاوليهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون
مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخل وقت الاستغاثة
به وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعا
نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي
يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث
له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو

لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو
وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام
الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل
فيه قيل يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي
ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما فكيف يصدق قوله فيما بعد
وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان
المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته
فكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب
لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي
ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك
ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي
فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة
بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين
اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما
اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا
او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه
وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه

قوله يا طالعا جبلا آه فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن بقي شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف بادفع موقع الموصوف يمنع قصد تعريفه عصام

قوله شبه يا طالعا جبلا آه قال الفاضل المحشي هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه

مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توضيح لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب بالاحتمال المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حين اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا لا وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو

جار فيه

جار فيه مطلقا بل البدل في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان والمعطوف كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظ الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على الصفة مثالها لانها اكثر واشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد هو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا مضارعت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار غيره النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا

والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم و
الصعق نكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى
مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى
لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل
عبد الله فى عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام
يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف
الذى ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه نعنى المعطوف الذى لا يمتنع دخول
يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل لانه يباشره حرف النداء وذلك لان
البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل
فى الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون
كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين
او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا
ويا زيد رجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام
واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون
الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا
اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت
من قاعدة بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى

الجامع بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الاصلية
لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط
اى مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتى التعريف بلا
فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعنى
العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه
اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة
البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن
قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن
تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مفردة او
مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب و
جواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا ابناء على ان القاعدة تجويز اجتماع حرفى النداء
مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة
يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال لاه
الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا
قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فى مثلهما لكن ليست عوضا
عن محذوف واما الناس وان كانت اللام ليست لازمة فى مثلهما لكن ليست عوضا عن
الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى تيمت
قلبى لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ

84

وفي الغلامان في قوله فيا الغلامان اللذان فرا انفا اياكما ان تكسبانا شرا ثم اشار الى الاخر منهما حكموا عليه بانه

شذ وذلك اي جاز ذلك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى

المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني

النصب بحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب

فعلى انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك

مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد و

السيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا

لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو ويتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع

مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين

اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم

في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه

وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي وسقوط الياء اكتفاء بالكسرة

اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان

الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود من النداء غيره

فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخففا يا غلامي

بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا والكسرة فتحة لان الالف

والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى

المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى

ياء المتكلم واشتهر بها لذلك الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدا

ويا عدوا

85

ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة من الالف وقد يكون المنادى

المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه

ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم

يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كساير ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها

لكثرة استعمالهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت

ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة

الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت اجراء له مجرى

المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوض

دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه

غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال

يا ابن اخ ويا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على

الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام و

يا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا

بزيادة وجه اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف وابقاء

بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء

الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جايز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة

شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى

واقع ضرورة اي لضرورة شعرية دعت اليه لا في حال سعة الكلام وهو اي ترخيم

المنادى حذف في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية

الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى

ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير

المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور في قوله في اخره راجع الى الاسم وشرطه اي شرط

ترخيم المنادى على التقدير الاول فشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير

الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل

فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا

الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس من اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية

وان لا يكون مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء

فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان

الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المصنف المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع

في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند

دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت بها

للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا

تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا

على ثلثة احرف لانه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته

يكون فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية

المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا

على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا

يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقائه نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان

بقائه

٨٧

بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا من ثلثة اذ التاء كلمة اخرى

برأسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو

يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه من ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ

من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره

اي في اخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن

نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف

منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه

لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان اوكان

في اخره حرف صحيح اي صحيحا اصليا لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة

فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما

فيشتمل مثل رمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي

الف او واو او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها

الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو

اي والحال انه في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار

ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ

هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بون وقلون يرخم بحذف زيادته

لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين

اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما

حذفت الحرف الاخير مع صحته واصالته تحذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر

صلت على الاسد وثلث على النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون
مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل
وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت
بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من اقسام الثلثة فحرف واحدة اي فيحذف
حرف واحدة لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا
مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف
الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي
يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا
حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو
اسما براسه صارت الواو متطرفة بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل
في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد
الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اي العرب صيغة
النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد
ويعدد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء وليشاركوه في التفجع و
في الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع
على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده [illegible]

فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد
شامل للقسمين المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا ويلاه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه و
اختص المندوب بوا تمييزا له عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما
وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكم المنادى يعني اذا وقع
المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم
من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من
ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لبداهة انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
ولك زيادة الالف في اخره اي في اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة
فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد
مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت وا
غلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة
مخاطبين قلت وا غلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام
مخاطبين اثنين ولك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها
ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب
به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه انما اشتهر بهذا
اللفظ مندوب خاص لينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه و
امتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو
كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز

مثل يا امير المؤمنين مبناه ولم يجز مثل ولا زيد الطويل اه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف
باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين
المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات وحكى يونس ان
رجلا ضاع له ندحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام
قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لانه نداؤه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو
حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي ومع اسم الاشارة
لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سوا
كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله نعم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة
منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي
اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا
الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير ان يوصف هذا بذي
اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا
يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ نداؤهما نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف
حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل
مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء
وترخيم غير العلم قيل هو رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرى
ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد

اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلو انت من الصيد وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز الحذف الا
يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع
دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان
ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا يسجدوا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه
بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي حذف ناصب المفعول به فيها ما اي
مفعول به اضمر اي فقد عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد و
اضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما
بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله
على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا بد من ان
يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا
عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم
بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل
فيه بسبب ذلك الاشتغال لا لسبب اخر بحيث لو سلط بمجرد دفع ذلك الاشتغال
عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه
بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر
المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل
فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد
اشتغاله بضميره لان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد

النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تأخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه وينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب لزيد من زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح

خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود ما يصلح للتفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يترجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل وقيل انما قال مع غير الطلب لان الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها لئلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف الجملة التي هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولن زيدا ضربته الا ان دينا او بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من

قوله ومنه خوف لبس المفسر آه اي ومنه خوف لبسه حال الرفع وانما قال ومنه خوف اللبس دون ومنه اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب ارجح لانه يغني عن طلب قرينة ومن قال ارجح الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما مع الخوف فرفع اللبس ... ولو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبرية من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة بخلاف ما ... المسند اليه يكون الحكم عليه فيه وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواضع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة انما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق

ضد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة لان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامر اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او

في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء او نصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة عن الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هاهنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حروف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال الحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب به او يلابس احد بالذهاب به او اذهب به احد

قلنا المراد بالمناسب ما يرادف لفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما
ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتدا
ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه
النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم
فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل فيه نصبا بالتقدير فعلوا كل شيء
في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا
لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كا
صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود فان المعنى المقصود ان كل شيء هو
مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الان
كل شيء كائن في صحايف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا
والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا بتقدير كل شيء هو
مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان بعد
الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب
فالظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة
الى ان يتحملوا الاخراج عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية و
الزاني مبتدا موصولا لتضمنه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط خبر المبتدا

كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل
ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية
جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر
محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد فقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زايدة او للتفسير
وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا
اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة
فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفا
بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف
ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت مع الاهتمام عن ذكره وهو
في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب
بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر
تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على
صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في
المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ
تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد
الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر منه مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذا
مثالان للاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد
نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى

قوله فان المعنى على هذا بعد نفسك آه وفيه نظر لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا الابقاء عما اشتهى فى الحقيقة هو المحذر منه فى الحقيقة والنفس محذرة بالمال فاذا نظر بالمال صح هذا المعنى عصور

قوله فسمى النوع الاول اياك من الاسد آه فيه ذكر المحذوف
وكذا فى المعطوف
لان المقام لا يتسع

بيان كيفية الحذر فافهم وبعض الناظرين فى هذا المقام كلام يعجب الافهام و

التقدير بين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك
تحذيرهما منها التحذير هما منها او الطريق الطريق مثال لثانى نوعيه اى اتق الطريق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من
الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد ونحه وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان
المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير بعد واتق او
نحوهما فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك
نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى
بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغى ان لا
يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارج عن
المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول فى تسمى النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول
اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول فى المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان
قياس ولا تقول فى المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان و
ان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف
الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

المفعول فيه

هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل
شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل
سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج مما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم

طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا
فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا
فى يوم الجمعة فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من
حيث انه فعل فيه فعل مذكور لم يخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان
بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمى المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما و
هو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها وما يقدر فيه فى فهو منصوب
بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير فى واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم
المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب
المفعول فيه تقدير فى اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان
او محدودا تقبل ذلك اى تقدير فى لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه
به بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان اى المكان مبهما قبل ذلك
اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك والا
اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير فى لانه لا يمكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الست وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما فى معناها فالامام

زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو لدن وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى
ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر
وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان
معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل التامل لان الفعل لا يطلب المفعول
فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار فبعد تمام معناه
بما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول
به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص يوقع فيه يصح ان
ينسب الى مكان عام شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من
البلد كما يصح ان تقول ضربت زيدا فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك
فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول
الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه
بل تكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى ونقل عن سيبويه
ان استعماله بفى شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر بالشريطة التفسير نحو

يوم الجمعة

يوم الجمعة فى جواب من قال فيه سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه بعينه كما مر فى المفعول به **المفعول له** هو ما فعل
لاجله اى لقصد تحصيله او لسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او
فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله
مقدرا كما اذا قلت تاديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز به
من مثل اعجبنى التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل
لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه
فى ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه فى التركيب الذى هو فيه ويرد نحو اعجبنى
التاديب الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل
ضربته تاديبا مثال ما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما
يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال ما فعل لسبب وجوده
فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا
مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له
عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين
ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب و
قعدت قعود جبن ويرد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله فى حقيقة الاخر
الا ترى صحة تاويل الحال بالظرف فى قوله جاءنى زيد راكبا من حيث ان معنى جاءنى زيد راكبا
جاءنى وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول
له تقدير اللام كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام فى قولك جئتك للسمن وللاكرام

الرأى عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير
في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص
اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في
مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها
ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل
ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها
من اللفظ ولهذا قال انما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير
اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا
نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعله وفاعل عامله احترز به عما
اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود
بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اولا
مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر
نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني
الجبن ونحو شهدت الحرب ابقاء للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع
الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا
له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدك بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه
الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل
شيء منها **المفعول معه** اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا

له في

له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله
اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور
راجع الى اللام واحترز عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم
النصب وتركه منصوبا اجراء على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي ضعيف جدا وقيل الوجهان يجعل
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى
مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه
الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره
والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء
لمصاحبة معمول فعل لازم متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول
فعل واقترانه اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل
مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو
موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى
المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما دل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك لمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد

والحال

لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظيا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل

حال مؤكدة | حال منتقلة | حال موطئة | حال مترادفة | حال دائمة | حال متداخلة

او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ابرهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما هو في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع كانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ ما تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا دخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير

اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما نحو هذا زيد قائما مثال للمعنوى
لان مفعوليته زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة
او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولاشك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما
عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته
انما هى باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا
فهى لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما
وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو
من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه
نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد قائما وليتك عندنا
مقيما ولعله فى الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال ان تكون نكرة لان
النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد
على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا
اى ليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة فى جميع موادها بل فى غالب موادها اى فى
اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة
موصوفة نحو جاءنى رجل من بنى تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة فى حيز
الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفى نحو ما جاءنى رجل الا راكبا

او متقدما عليه الحال نحو جاءنى راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور غالب
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال فى هذا القسم مشروط بكون صاحبها
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط الحال بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى
يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه فى بعض المواد تنافى الشرطية ويحتاج
الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله
وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت
للبيد يصف الحمار الوحشى والاتن يقول ارسل الحمار الوحشى الاتن وكان المراد بالارسال
البعث والتخلية بين المرسل وما يريده اى ارسلها معتركة اى مزدحمة ولم يذدها اى لم
يمنعها من العراك ولم يشفق اى لم يخف عن نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها الماء
بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هاهنا نفس مداخلة بعضها فى بعض او
المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب
متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما
انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك
فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف
موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى
التقدير نكرة كما ان حسن الوجه صورته المعرفة وهى فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب
الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين
المعرفة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة

بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت
رجلا راكبا لكنه قد جاءت في سائر المواضع وان لم يلتبس ... اللباب ولا يتقدم اي الحال فيما
مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي فلما عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو
مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في
الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف
الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل ويجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما
في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار
ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان من اسماء الظرف لما فيه
من معنى الظرفية الا انه يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه
هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي
كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي
كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورها
بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو هاشني مجردا عن الثياب ضارب زيد وذلك لان
الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة
وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدّ
للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فان قلت ذهبت بالكثرة

بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم
عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة
لمصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف و
تعسف وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع
حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجوامد
بالمشتق ومع هذا فلا نسلم ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا او رطبا في قولهم
هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فانهما مع
كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر
بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه
رطبا والعامل في رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين
يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل و(منه)
الجنية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة
الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه
مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه
وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا نعد باسا بان يتوسط وان لم يسمع
زيد احسن قائما منه قاعدا وقد ذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير
اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد

الاشارة بحال التمر البسرية وانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو
تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات
فتصح ان وقعت حالا مثلها لكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق و
الكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية
لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها
فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة
الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا
منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية
متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها
في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو
وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله صلى الله عليه وآله كنت نبيا
وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال
المنتقلة فاما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو فتقول هو الحق لا شك فيه فذلك لان الواو
لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان
الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في ورجح
عوده عليه ثم فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي تكون الفعل
فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني
عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على
المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير

معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الكيفية بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي
المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو
ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على
الماضي المثبت لو وقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال
او وقوعه عليه نحو الان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة
الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه
او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت
صدورهم بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو
الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل
زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع
في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا
اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت
راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى
نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي
التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمتنقلة قيد للعامل بخلاف

المؤكدة

الموكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنفك عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققته بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحقق ابوته للتحقق وصرت منها على يقين او اثبتها كانت عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان تقدر تحقق عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يوكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا كان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط **التميز ما** اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه

موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من ثلاثة اسات ان الموضوع له معنى معين ممتاز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطلا زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد نفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها وذلك اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عندي عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالزرع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات

قوله طاب زيد جلستين للعدد اه وانما تشبث بطاب زيد جلستين دون ان يقول عدل ثوبين لانه يكون المناقشة في كون ثوبين للعدد بخلاف جلستين للعد بالفتح
فانه بقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها
جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء يناسب اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافي كون الكلمة

قوله وهو التنوين اه محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا
فكم رجلا
ويريد بما يتم به
المفرد ما يتم به المفرد مما
ينصب التمييز والا اوجب التنبيه
على المعرف باللام ايضا ينبغي ان يتم به التام
الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتي وانما
تصدى لاستفادة اقسام الاسم دون المفرد الا انشاء

لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة
مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص
على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في
رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم
يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما
فيشابه التمييز الذي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع
بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم التام قبله لمشابهته بالفعل التام بفاعله وهذه
الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الاترى
ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب
التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او
مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتناول الجزء والكل ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد
الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا
من ان يثنى او يجمع قيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال
طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او التشخيصية ويجمع
اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس

قوله ويجمع في غيره اي يورد التمييز على ما فوق اه
قد جاز دفع التكلف كيف ويجمع اذا
ثوبين بالافراد يراد به ايراد صيغته
بجمع مع انه لا حاجة
الى تكلفه
لان المصنف لم يجوز في قصد المتعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز
عنده الا عدل اثوابا صرح به في الايضاح المفصل ويؤيده
انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى
عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير
الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود
به الانواع عصام

قوله انه اراد عشرين من رمضان اه يجب ان يقال عشرين
رمضانا
لان رمضان
وان كان غير منصرف
للعلمية والالف والنون المزيدتين
لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب
تنكير التمييز وحينئذ لا التباس في هذا المثال الا ان يقال فانظر
لانه في صورة الاضافة والتمييز نكرة منصرفة وفي صورة
الاضافة
معرفة غير منصرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون علما
حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح
اطلاق اسم في ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد او هو منصب
عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز

نحو عندي عدد ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية
اي المعنى ان وجد للتمييز مشابها بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه يتم الاسم بهما فيقتضي
التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى تمييزه اضافة بيانية باسقاط التنوين و
نون التثنية جوازا شايعا كثير الحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل
زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون تاما بنون
الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما الاضافة فلئلا
يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه لو جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشري زيد و
عشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس في بعض الصور
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين من رمضان او اراد اليوم الاخير
من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى
الاطراد ومن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن
مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي مما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل
ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا
والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة و
لقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفع عن نسبة
كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها
على ان مقابله ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي المجردة النسبة لا غيره في جملة

يراد الطرف المقدر عصام اكرمى
قوله والثاني عن نسبة اه فيه
اشعار بان النسبة
لا ابهام فيها
فان قلت طاب لا ابهام فيها كما لا ابهام في الطيب ولا في
ذات زيد ولا ابهام ايضا في اصل النسبة فانها ايضا
معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المتعلق به النسبة
فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم تعين ذلك الامر
بقوله ابا وعلما وغيرهما رضي اه

اى عين النسبة كائنة فى جملة او ماضاهاها اى ماشابههما عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونًا او الصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجهًا او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابًا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما
فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسًا مثال للجملة والتمييز فيه خاص
بالمنتصب عنه وزيد طيب اباه مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب
عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة
اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسًا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف
على نفسًا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو
بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ماضاهاها خمسة امثلة فالنفس
عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى وهو متعلق بالمنتصب عنه
والاب عين اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل واحد منهما
متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ماضاهاها نحو اعجبنى طيبه
نفسًا وتركه لانه اظهر التمييزات ولاخفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسًا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة بانها لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه
مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسًا تمييزا عنه الا ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا
عن النسبة على ان يكون الضمير معلومًا معينًا والابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدر
فى الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسًا والفارس اسم
فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر من

التفرس

التفرس ثم ان كان اى التمييز بعدما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسمًا لصفة يصح جعله لما
انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون
ذلك التمييز تارة لها اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى
طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا
اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو فجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار
ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعدما لم يكن نصا فى
المنتصب عنه اسمًا يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا
وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها
فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقيدة اعنى الشىء المنسوب الى زيد بنطابق التمييز فيما اى فى
ما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه
ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه نحو طاب
زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون ابا ولمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت
اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه فقط طاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده
وطاب زيد اباء اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز
اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا
يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه
اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة
اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما

والزيدون علماً الآن يقصد بالتمييز هو الجنس الذي الانواع من حيث ميتاز انما النوع عنه
فانه ابدح من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوماً اذا اريد ان
متعلق الطيب من كل من الزيدان او الزيدون نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا
يفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارساً او مؤولة بها
نحو كفى زيد رجلاً فان معناه كاملاً في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
المتعلق لان الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والداً
كان الوالد زيداً ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباً وطبقه الواو بمعنى مع و
الطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها
ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة
اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها
حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو
طاب زيد فارساً اي من حيث انه فارس او حالكونه فارساً لكن زيادة من فيها نحو
لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وربما
المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي درهماً عشرون
ولا رطلاً زيتاً لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما
ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل
فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه نحو طاب
زيد اباً اي طاب ابوه او فاعلاً له اذا جعلته لازماً نحو فجرنا الارض عيوناً اي انفجرت عيونها

اوانا

هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً واثباتاً
مع انه يشكل عليه قد المطلق من المنصوبات وتعميم
الى قسمين ورجع الضمير في قوله الآتي وهو منسوب اليه
يحتاج في دفعه الى تكلف عموم المجاز او اجراء حال الدليل
على النقل والاستخدام كعنبر الضمير في قوله الآتي الى المعنى
المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى في المنقطع
مجاز وبعضهم صرح هذا القول على ان ادات الاستثناء
فيه مجاز لا ان الاستثناء مجاز فيه عمه العصور

او اذا جعلته متعدياً نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأته الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا
ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعدياً لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره دفع الابهام بنسبة الاجرام ميزه بقوله
ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قوله ربح زيد تجارة
فان التجارة تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك
هو التجارة لا زيد فان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازاً وبهذا يندفع ما يورد
على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان
التمييز في هذا المثال ليس بفاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافاً للمازني
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظراً
الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها
في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق
لفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره
ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفساً تمييزاً عن نسبة تطيب اليها مقدماً عليه و
اما على تقدير تذكير الضمير بضمير كاد للحبيب ونفساً تمييز عن نسبته كاد اليه اي وما كاد
الحبيب نفساً يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضاً على
هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت
نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك **المستثنى** اي ما يطلق
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية بهذا الوجه الغير المحتاج

الى التعريف كافية في تقسيمه قسمة الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما

احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو

المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شئ

متعدد وجزئياته نحو ما جاءنى احد الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان

ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى

الا زيدا اى ما جاءنى احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم

لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها

غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا

في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا

بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا

حيث علم انه لا وجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور

بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة ومن اللاختصار منصوب

وجوبا اذا كان واقعا بعد الا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان يكن الواقع

بعد الا التى للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا

استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس

واجب النصب على ما سيجئ والحاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب

تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على

الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا في كونه منصوبا على الاستثناء

بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو الاخراج مثل

قرئت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على

الاستثناء عند البصريين الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه يتعلق بالفعل

معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه

المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى

مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب وغيره نحو جاءنى الا زيدا القوم وما جاءنى

الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا

اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اى في اكثر اللغات وهى لغة

اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة

الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا

بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم

فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون

الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه

الله لمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا

او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو

عدوا اذا جاوز مثل عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا مثل جاءنى القوم خلا زيدا

وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى

جاوز او يحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف

للايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التى هى

ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او

الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جائني القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائي منهم او
بعض منهم زيدا فهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونا اشبه بالا التى
هى الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اى النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما
فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا
في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما عدا وما خلا اى المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جائني
القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف اى وقت خلوهم وخلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او
على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم عن زيد ومجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زايدة ولعل هذا لم
يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس
نحو جائني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيئى اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب
بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب
الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى
منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال
الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها الايما فانها قائمة مقام الا وهى لا يتصرف
فيها ويجوز فيه اى في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه
فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن
الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام

غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر
المستثنى منه احترازا عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل وفي
في بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة للكلام غير موجب اى في كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما
قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب
على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء
وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدل وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو
جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو
بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة
ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر
اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن
المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال انه
المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فايدة صحيحة مثل ما ضربني
الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب
كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم
نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة
على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا في
او قعت القرائة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
او الشهر او مثل ذلك فللقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الكو

ثم ما يشبه البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يكون في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يكون الغلط في الاستثناء لان بناءه على الروية كما تقدم فلذا لم يتبع الا البتة بل يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله بعد ذكر المستثنى منه ما هو التابع في ذكره فاستغنى به عن التقييد بل يخرج المستثنى المتقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيد من اخرى احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جائني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام نفي الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز له اختيار النصب ومن ههنا تبين ان المتقدم لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم والله اعلم

في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها وتخالف واحد اياها في ذلك مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا انما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما جاءني زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا تناقض ولا يستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال

مثلا

مثال في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه الا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جائني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد المجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا المنصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة الشيء المستثنى قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد النفي والنفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جائني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جائني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل الا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا يبعد من تقديرها حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديرها كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران الا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام

مثبتا لانتقاض النفي بالا انتهى اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في
ما بين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل نصب ومرفوع على انه محمول على محل احد وهو
الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد
في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء
فلم اعتبر واحمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى
النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا
شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا انتهى اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض
معنى النفي في عملها لبقاء الامر الاعاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية
ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا النفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا
قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال
ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير
وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا
اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها
على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون
الصفة اذ هو يعرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق
فكانه لما تعذر المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما في قولك جاءني
رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت

بمعناه في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما
حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت
اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما
قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها
صفتها انها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في
الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ونحوه
وان يكون مثنى نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث
يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يراد
بالرجال جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان لم
يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو
ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم القدر نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما
اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار
عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى
حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا
لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور
نحو ما جاءني رجل الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه
في بيان هذه القاعدة مثل لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله والدلالة فيها على
غير محصور الا الله [illegible]

تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة فيتعذر الاستثناء لعدم دخول الله تعالى في آلهة بيقين فلم
يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه
صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما
آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى
الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله وان لم
يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة النافية لتلزم المغايرة وضعف حمل الا
على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك ما جاءني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة
وعليه اكثر المتأخرين متمسكا بقوله ؎ وكل اخ مفارقه اخوه ؞ لعمر ابيك الا الفرقدان ؞ فالا
الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المص
ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه
والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر
بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية بناء على ظرفيتهما
لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح
وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية و
التصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ؎ ولم يبق سوى العدوان دناهم ؞
كما دانوا ؞ وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون
جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية نحو
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

خبر كان واخواتها

ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احد اخواتها والمراد ببعدية المسند
لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها واشتراط
ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره
لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه وامثال
كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف فليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه
كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه
يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها و
خبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما
لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا
يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان
وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله
اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان
وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم
فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان
كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير

تحيرا اى ان كان فى عمله خبر فكان جائز خبرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب
قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان فى مثل اما انت منطلقا
انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام
قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة
ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار
اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير
ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا

اسم ان واخواتها

وسنعرفها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اى دخول ان او احد اخواتها
مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا
التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم

المنصوب بلا التى لنفى

الجنس اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا
من التعبير عنه بالمنصوب بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله
من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان
يقال الاسم الا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما
ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل
ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف فى حد اسمها مطلقا لكنه لما
اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلى المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا

فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال
مترادفة من الضمير المجرور فى اليه او الاولى منها من الضمير المجرور فى دخولها وما
بقى منها فى ضمير المرفوع فى يليها مثال لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض
النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة
المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة
بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى بكليهما نكرة
غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله فهو مبنى على ما ينصب به فانه لو كان مفردا
معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما قبلها
فى الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع
له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا لحذف تخفيفا وانما
بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة فى الاصل قبل
البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فتصير الاسم
بها مائلا الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب فان كان اى المسند اليه بعد دخولها
معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا وجب فى

جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس
فيها وانما في المفصول فلضعف الاثر مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمها
لكن مطرد ايضا اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد واما
في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة
وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا نحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه
القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان
اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي صلوات الله وسلامه عليه وآله ولا رفع فيه و
لا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل
اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل لا
فيصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير
وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب
كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس
ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة
موجودان الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر
الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا
الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه

لما فيه حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية زائدة والثاني معطوف
على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد و
عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا
حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس
على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان
يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول انه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا
الا بالتكرير ولا الثانية بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا
فيها التوافق الاسمين بعدها في الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة
على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا و
مرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة
على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي
تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام و
معناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة نحو ألا
رجل في الدار مستفهما واما العرض نحو ألا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض
كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا
خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض

فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الا ستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه ظريف بلفظه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال فتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مر تا مثلثة في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة

بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المبني يرد فيه كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جايز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه لمضاف اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جايز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو

١٣٦

الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي
ثم فيما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه
غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص
غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار ولا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا
ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس اي مثل
هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو
نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور باللام باستقلال من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى
هذا التركيب على تقدير اضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اي
لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه
والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف
اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا
في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا و
قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله
موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناها حرفا فالاسم محذوف اي

لا احد

١٣٧

لا احد كزيد **خبر ما ولا** المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية **هو**
المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا **وهي** اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسميتهما
لغة اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا
لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر
على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجازية هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما
خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية
موكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الاسم على الخبر
نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا
زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم
تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض النفي بطل العمل واما
اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبر ما
بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما
بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة
الا في نقض النفي **المجرورات** هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف والاواخر
التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف
اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو

١٣٨

مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف
اليه وان كان مختصا بما عرفته به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به
يدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة
اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم تذهب ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف
جر ايضا لفظا كل اسم حقيقة او حكما ليشتمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت
بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد
او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد
وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف صمت يوم الجمعة فانه نسب اليه القيام بالحرف المقدر
وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه
تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من
الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة ونحوها
بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسووا قائلين بتقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر
من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها الا في المتن ولا في شرحه

١٣٩

ولم ينقل عنه شيء منه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها
مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل
الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه
قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده
الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اي
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة
الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن
الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه الذي
عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام
زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام
اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط
ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من
وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
فح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث اسد

او اعم

واغم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة
بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمي
واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي
هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل
في استعمالهم وقد ردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب
له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى
من ايضا بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت
الاضافة بمعنى في قليلة ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة
بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب
اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا
اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية
موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبته الى معين تستلزم معلومية المنسوب
ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جائني غلام زيد من غير
اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف

قلنا لا يضر ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى
معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه ولبيان جري
هذا الحكم في غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما
في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير
السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم و
الشجاعة فيقال له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد
الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه و
شرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان
فاللام حذف اللام وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف
عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما
يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو
النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك
قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما

نوع نحو مصارع البلد وكريم الاحمد العصراة قال تلك
البلد
مفعول في للمصارع
وكذا العصر مفعول فيه
للكريم تلك لا بعد اسم الفاعل وبه
الاعتماد فيتكلف المراد مصارع البلد وكريم العصر
بتمام يعمه وبعض شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون
بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار او الماضي فهذا جائز
فيتكلف المثال لان بمعنى الماضي والاستمرار وقد يقال اضافة
الصفة الى المعمول دالة على اعتبار المتكلم قال
نصه تعلق العامل بالمعمول فاضافة
ملفوظة دال تقصد
تقديره
من حروف معتبرة في الاضافة المعنوية بتدا اسم الفاعل و
المفعول
نعملان في
المرفوع والمنصوب
بالظرفية والمصدرية من غير
اشتراط زمان وانما اشترط الزمان
للعمل في المفعول به وعجزه ما لم يذكر سابقا وهذا
خلاف ما سبانه في المتن وتبدا اضافة اسم الفاعل او

لم يتو فيها الاشارة الى معلومتيها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل
تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا و
استعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحا
من ترك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار
البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلم بالالف الدينار فعلى البدل دون
الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة
نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع
المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية
فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ اي المعنى بان
يسقط بعض المعاني ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه
قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب
زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا
زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام
فان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه
للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله
قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة ومن ثمة اي ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل

سابق ورثاث سابق بلاحق ولا يثبت المجموع انما
ذكره الا
يثبت عدمهما
التخصيص ويمكن ان
يقال عدم افادة التعريف يستلزم
عدم افادة التخصيص لان معنى واحد
الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما يتفاوت
الحالات بتفاوت المضاف اليه في التعريف والنكارة
عصام

واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى
معمولها وجعلها صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة و
لجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمرادات المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة
وجوب افادة الاضافة اللفظية تخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم
جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور
دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الا
ستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو
زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين
الضارب انما يسقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفا
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب
تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد
اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة لحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول
بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر
الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على
المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وهو من باب الضارب زيد فكما لا
يمتنع ذلك حيث اتي به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما

ستلزام ولكن هذه العبارة وامثالها انما يقال
لبناء اللاحق على سابق واستدلال باللاحق على
السابق ولا يخفى ان ذلك منتف ها
لقياس الى انتفاء التخصيص
فيجب ان يجعل قوله
ومن ثمة
اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او تركيب مجازا
كما يقال فلان قتل تلك القبيلة مع انه ليس الا
قتل بعضهم عصور

عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفايدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا
نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه يتحمل في المعطوف
ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز
رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب لمائة الهجان اي البيض
من النوق ويستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل
الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد
بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافة ادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ
اي حديثات النتاج حال من المائة يزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر
اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد
معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما انه قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو
جر الوجه بالاضافة وغيره وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية
ووجه الحمل الاشتراك كما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا
الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم الجواز كما عرفت وكذا شبهه

وهو

وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه و
اتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف
منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه احتاج
في جوازه الى حمل حملا اي لمحمولية على ضاربك لاتحاد فاعل المفعول له والفعل المعلل به
اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسما الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولهما
وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف
في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل
واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة و
لم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في
ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور
ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال الضاربك كما يتصور
ضارب زيدا ثم يضاف ويقال الضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انما سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك
للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد فاعلم انا حملنا قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضاربك حملا على نظيرهما

على الاخويه عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين والثاني يحتمل كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد بمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف العبد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه ويحتمل ان يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المدعا على التقدير الاول ولارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه والصفة للمضاف وثانيهما

وقد كان [؟] يقول ان هذه الامثلة التي ذكرتم ليست من الموصوفات لان ابحاث النحويين متعلقة بالالفاظ الظاهرة وان هذه الموصوفات غير موصوفات لان من شرائط الموصوف والصفة اشتراكهما في التعريف والتنكير والموصوفات كلها نكرة والصفات معارف وذلك غير جايزة

ان يكون الوقت محذوفا نسيا منسيا والجامع قائم مقامه منطويا عليه فيكون من الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يمشي في جانب الغربي فانه لا يسلك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم قد جعلوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص اليه اذ لا يكون المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والجنس وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف

اعلم ان المقصود اعني توصيف الجانب بالغربية يحصل بمجرد جعل الاضافة بيانية سواء كان هناك مكانان او مكان واحد لكن لما كانت الاضافة بيانية كان المكان جانبا فلا بد له من ذي الجانب فان المكان واحدا يلزم اتحاد الجانب وذي الجانب وهو محال ولهذا قال الشارح اللهم الا ان يقال هناك مكان

اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشئ فانه اي المضاف فيهما يختص في
يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص فاجمة العين من الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة وما
اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في
العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث
واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول
والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جائني سعيد كرز قلت جائني مدلول هذا اللفظ
ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم
غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة او
الملحق به وهو ما في اخره واو وياء ما قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان
حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة
ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان
وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتدا كذا بعد السكون الى ياء المتكلم
كسر اخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء
مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في
الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتدا بالساكن حقيقة او حكما والا
فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي اخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف

حالكونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف
التثنية لئلا تلتبس الحالة الرفعية بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان
كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا
اضيف الى ياء المتكلم قلبت واو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها ثم حركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي
وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي
مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين
اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث
عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم
ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما
اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك
بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنا
واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان
يكون المقسم به اي الجمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت
ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما
تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن
لنا اباءنا نفديكم ونقول ابي اي يقول قائلة لامتناع اضافة الجمع الى المذكر جمي وهني بلا رد المحذوف

عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في حال الاضافة الى ياء المتكلم فيَّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موادّ استعماله ويجيء في بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة وان قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل يد فيقال هذا حمٌ وحمك ورايت حمًا وحمك ومررت بحمٍ وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحمءك ورايت حمءًا وحمءك ومررت بحمءٍ وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حموٌ وحموك ورايت حموًا وحموك ومررت بحموٍ وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حمًا وحماك ورايت حمًا وحماك ومررت بحمًا وحماك مطلقا اي جواز جميع مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هنٌ ورايت هنا ومررت بهنٍ وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر

انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا يفيد الاختصاص بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد

بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر فخرج به الاول مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه فان كلاهما من جهة واحدة وهذه شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشيا لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتدا اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا ظريف ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

ما مثناً والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعاً فيحصل حد جامع
مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت** تابع جنس شامل للتوابع
كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بسبب تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في
متبوعه مطلقاً اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن
سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل
قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى
الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي
لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد
وغلامه او جاءني زيد نفسه لم تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة
كانت وفايدته اي فايدة النعت غالباً تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد توضيح وتخصيص نحو بسم الله الرحمن
الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة
اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة فلما كان غالب وان الصفة المشتقات
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى
المشتق ولما لم يكن هذا مرضياً للمصنف رده بقوله ولا فصل بين ان يكون النعت
مشتقاً او غيره في صحة وقوعه نعتاً اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي
لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموماً اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي
وذي مال فان التميمي يدل دائماً على ان الذات ما نسبته الى قبيلة تميم وذو مال يدل على

ان ذاتاً ما صاحب مال وخصوصاً في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتاً وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا
يصح جعله نعتاً مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته
في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتاً وفي مثل اي رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتاً ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات
مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات
المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا
يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه
عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه بهذا فهذا في هذا الموضع يدل
على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا
يصح ان يقع صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي هي في حكم النكرة
لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما
قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل
اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف
اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي
متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتبارياً فالاول اي النعت بحال

ثم حاشيه لانه وصف بصفة اعتبارية بسبب المتعلق فالواجب ان يقال مع قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظا بدل على معنى قائم بالمتعلق
ويجري عليه اعراب التابع ويعبر بفساد ويتلاف في صدق التابع عليه انه يدل بحمله وصفا على معنى اعتباري حاصد بالقياس اليه فى متبوعه عصام

قوله والتعريف والتنكير آه اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعم وبنى لكل همزة لمزة الذى جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة عصام

الموصوف يتبعه اى الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرءة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرءة جريح او كان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة والثاني اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل الشبيه به يعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلامهما مثل يقعد غلاماهما وبرجل قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرءة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وقائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرءة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب

قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول آه فيه بحث لان الالف التي تلحق بالتثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن ورما ان تثنيتها صورة لا علامة تثنية في موصوفها فيمنع ان الالحاق انما لو وجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جائني هذان الرجلان ثم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في الخمسة البواقي ايضا انه لا نظر في الوصف بجملة فان يضربان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال المراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة مأولة بمفرد مطابق عصام

وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان ايجري مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اى ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه وتلحق علامتى المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن والضعف تقعد غلمانه وان كان تقعد جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن تقعد غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف للتوضيح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات الا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضي وقال لم يذكر

بل لو قال وحسن ثم حسن قامت نسوة قاعد غلمانهن لكان احسن ليعلم منه الصفة التى بحال المتعلق لا يجب ان يتبع موصوفه الا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويعلم منه ايضا ان الصفة يكون مفردا مع عدم فاعلها

لكن ضعف يقعدون اشد من قاعدون لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاكثر بخلافها في الصفة فانهما علامتان قطعا

المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف

المعرف اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود

الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل

منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة

ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول بينهما

مساواة ومن ثمة اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام

الا بمثله اى ذى اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة

في التعريف نحو جائني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندنا امس او بالمضاف الى مثله

اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جائني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جائني

الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص

منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من

ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب

وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل

مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما لان الابهام

الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فانه اذا اريد رفعه لا

يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب لتعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة

من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول

عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثمة اى ومن

اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس ضعف

قوله والموصوف اخص او مساو آه واعلم انهم اختلفوا في معنى الاخص

فعله لم يوصف ذو اللام الا بمثله آه اى بذى اللام الافراد

الموصول

الا ان يراد بمثله

مثله في رتبة التعريف

فيشمل المضاف الى مثله فلا

حاجة الى قوله او بالمضاف فلا مثله الا ان

يقال اراد عدم خروج المضاف عما نسب من

قال انه انقص من المضاف اليه ايضا والا ان يراد

يوصف المعرف باللام الا

بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز

ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال

المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف

لكنه اعرف من المعرف باللام عصام

فان مفهوم الضاحك شئ له الضحك وكونه يلزم

ان يكون حيوانا والا لكان الحيوان داخلا في طبيعة

الضاحك مستلزما للحيوان وليس كذلك واذا عرفت

ما ذكرنا فاعلم ان الشارح اشار الى المذهب الثاني

بقوله اى والموصوف يجب ان يكون اعرف من

الصفة والى المذهب الاول بقوله ويجب ان يكون

مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون

جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان العطف بل

اى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة

في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون

هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جائني زيد وعمرو فعمرو

تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيئ اليه بنسبة المجيئ الواقعة في الكلام وكانت

نسبة المجيئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة بالنسبة

فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل

المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل

يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف ببل ولا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة

معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما اجيب بان المراد بكون المتبوع

مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان

لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف

عليه بتلك الحروف الثلثة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى وليتم الحد بما ذكره

جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين

متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها في قسم الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد و

عمرو وقيل يكتفى بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف

قد تتوسط بين الصفات مثل جائني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة

عليها حروف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة

قوله فقوله بالنسبة متعلق

بالقصد

المقصود

والا لكان

المعطوف

نفسه مقصودا با

لنسبة وليس كذلك اذ

المقصود بالنسبة نسبة المعطوف

بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود

لانه

عبارة عن

قصد نسبته الى شئ

او قصد نسبة شئ اليه وقوله

قوله المفهوم من المقصود اجمالا

اى المفهوم من لفظ المقصود او من

المقصود نفسه عصام

المقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك

لم يتبعية المعطوف عليه واخويها كونهما معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها وبعدين
على هذه الصفة من جهتها الاولى انما تابع ايضا صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد
حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يستلزم ان يكون لعطف
الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها
الاولى حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق ما افاد قيل قد
جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة
من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى وَلَهَا
مُنْذِرُونَ في قوله تعالى وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ صفة لقرية فلو اكتفى
بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في اماليه الكافية
ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما هو كان عليه في الوصفية وانما حسن
دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينهما عاطفة لدلالتها فيهما على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة
واعتبر اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او
مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد

اولا

اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث
الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يبعد ان
يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان
يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا
لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا فان المعطوف هو اباؤنا ولا الزائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال
يجوز تركه لانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ وقد
لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على
بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم
يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعانة المرفوع له مدلا ولا يكتفي بالفصل
لان الفصل المنافي له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد

بالمنفصل لعدم الاعتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت
بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول
وللثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل
جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال
السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون
تركه الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع
المتصل في نحو القوم جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد
بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي
الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او
بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه
لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة
زايدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد له
فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور
المتصل ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده با
لمنفصل وقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم
المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن
الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس بحكم المعطوف عليه ولهذا قلنا بشرط ان لا يكون

ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف
على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع
اللام وحرف النداء وهو منتف في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير
لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا
على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال
عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء
المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو
مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد
في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه مضافا ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في مثل تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب
اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه
عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد الى الاسم ما نعين الرفع على ان يكون خبرا
مقدما لمبتداء وهو عمرو ويكون من عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير
يعود الى الموصول و يغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما
جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي
فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك
القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي
بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير يغضب زيد الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير

اى الذى يطير فيغضب زيد يطير انه الذباب واذا عطف اى اذا اوقع العطف بناء
على وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارح
اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى اى امالة الاسمين نحو
العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما
قال على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد لانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا
وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان
يكون الثانى عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا
وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول
والثانى تاكيد له نحو ذلك العطف كما وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفى
قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب
الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة لان الحرف
كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل
يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور
الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا يعنى الا فى صورة تقديم
المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان
ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء فى

بعض القراءات اى عرض الآخرة **التاكيد** تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه
عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا مقررا عنده فى النسبة اى فى كونه منسوبا او منسوبا
اليه تثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير
وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا
اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان تريد بالقتل الضرب
الشديد فيحتاج ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب
اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشىء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير اللص
اى قطع غلامه فيحتاج الى تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو
لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او فى الشمول اى التاكيد
ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع افراده دفعا
لظن السامع تجوزا لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل
الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع
واخواته وكليهما وكلتيهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر
امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة
على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحققه لكن لا فى النسبة والشمول فهذا
حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه وهو اى التاكيد لفظى اى منسوب الى اللفظ لحصوله من

تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول ومعناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا لان الضرورة داعية الى المخالفة اذ لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء وافعالا او حروفا او جملا ومركبات تقييديا او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محفوظة مخصوصة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيد بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما

للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه والحاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يلاحظ افرادها مجتمعة ولم تصر اجزاؤه لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه الا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس او العين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك تاكيد للتاء الضمير تاكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال اكرمني نفسه التبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل فلما وقع الالتباس في هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد بما ذكر

بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل نحو
تاكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين بل تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم
لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا
تاكيد نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين
يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها واكتع واخواه يعني ابتع
وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث
بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع و
اخواه عليه اى على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اى ذكر اكتع مع اخويه دونه اى
دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما هي شانه
التبعية بدون الاصل **البدل** تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى يقصد نسبته
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع
مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى
التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا
اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن
العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يبعد في الحد على
المعطوف ببل لان معطوفه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل
ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس لنسبة ما نسب اليه من عدم القيام

مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى
زيد قلنا ما نسب الى المتبوع فيهنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه
الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود لنسبة بنسبة ما نسب
الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن
ان يقصد بنسبة ما نسب الى شيء نفيا نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطئة
للثاني وهو اى البدل اربعة انواع بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض
اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال
بدل هو مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على
المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب
الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا
لا انه يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان
اختلفا مفهوما انهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما
قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف
البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نم
ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض
المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا
انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصد فيه

الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت
تغيير الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح
يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزئه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه
والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب
النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون
زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى
صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا
غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من
باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزئه
فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة
نحو نظرت الى القمر فلكه ولكنا فسرنا بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه كما فسر
في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه
المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل البدل قسما خامسا و
لم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه
الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه
اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل
وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك
ونكرتين نحو جائني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل

غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة عن معرفة فالنعت اي نعت بدل النكرة
واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا بصفة تكون
كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين
نحو جائني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك
ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب
مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني
علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار

عطف البيان

تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن
البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على
الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو
حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان لكن قصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله
فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر
مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق

خي النقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نفية عجفا فحمله على بعيره و
زوده وكساه و فصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع
في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف البيان للبكري جاز
وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد واخر البيت عليه الطير ترقبه
وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله
ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن
في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله منتظرة لازهاق روحه
لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد بين فيما
سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام
الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما
هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا
فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على
اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته
بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني انفع **المبني** ما ناسب اي اسم مناسب مبني الاصل
وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن
الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه له كالمبهمات
فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه

واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله
تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرء بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه
فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام
بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران
التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما
بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط نكلمة او هيهنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر
المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وانبا للتقدم ما مفهومه وجودي
لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم و
فتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في
المعرب وبالعكس والمراد الحركات والسكنات البنائية اي يعبر عنها البصريون
بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر عنها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على
الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا وعلى غيرهما كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني و
اثره المرتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل
اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرء ومن زيد وهي اي المبني
والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث
الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الظروف وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف

۲۱ دحجه

قدغن است

هو

همت زبرات حباب سلالة زبدة الفقهاء و عمدة العقلاء ثابتة اللدانى والده قرائت آقاى ...

فراغت شوم بی اثر القدم ارادت زحمت می دهد جای مبارک در کمال صحت و عیدی ...

ثبوتی عرض شود پیر ... اسکه آنجناب حباب ... و ... پرعون ... شیخ اسمعیل

و ... شیخ ابراهیم و ... اهتر بلوک ... فردا نهار در کاروانسرای جال ... را دعوت دارد

بوسیله ... استدعا دارد فردا نهار را با آن تشریف بیاوری ... خواهد شد

تعدقت گم ...

خفي النقيا فاخذ بيده فقال صنع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة فحملها فحمله على بعيره

زوده وكساه ويفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية وانا يقع

في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف البيان للبكري جاز

وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك

بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد واخر البيت عليه الطير ترقبه

وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله

ترقبه حال من الطير ان كان فاعل الظرف عليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن

في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقفة حوله مترقبة لازهاق روحه

لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما

سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام

الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما

هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا

فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على

اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته

بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني انفذ **المبني** ما ناسب اي اسم مناسب مبني الاصل

وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المتقدمة في تعريف المعرب

هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن

الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه له كالمبهمات

فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه

واقع موقع اخوك ومشاكلته للواقع موقعه كعجاراو وقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى

المضموم بانه واقع موقع كاف الخطاب المناسبة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله

تعالى من عذاب يومئذ بمن قرء بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله

معه فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام

بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران

التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما

بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر

المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تفننا واشارة الى التقدم ما مفهومه وجودي

لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم و

فتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في

المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية التي يعبر عنها البصريون الخ

بهذه الالقاب لان هذه الالقاب التي يعبر عنها الاعرابي كثيرا ما يطلقونها على

الحركات الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة

جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني و

اثره المرتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل

اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرء ومن زيد وهي اي المبني

والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات

واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتضمنه بحث

الاصوات فيما بعد بالاصوات الا باسماء الظروف وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف

لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه تمام ابواب في بيان الاسماء المبنية ولابد
لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب فاذا كان مبنيا على الحركة
فلابد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء
السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم
من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او لمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم
به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغايب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى
او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب
زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
اعدلوا او كانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه الخ لما
تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي
فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم
القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا او صار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل

ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه الغير المحتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها
بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او
غير مجاور له نحو ما ضرب الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي
قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام مرفوع و
منصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع و
المنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال الذي هو
الاصل والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو
الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع
المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم
الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي
وثانيهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة الماضي المجهول وانما بدء بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن
هو ان اجماعا والحروف اللواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل
نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن

ضربتُ ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو
انني اننا انك انكما انكم انكِ انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل نحو
اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة
والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي
مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان
القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم
بدل ان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر
والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع
المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا
وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية
هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنتي
عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر
معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا الثلاثة الامور علة ومناسبة انطوى
الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني المنصوب والمجرور المتصلان يستتران انما
فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل تجوزوا في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقي دليل على
ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار لا يعم جميع الصيغ بل في الفعل الماضي

للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المونثة الغايبة
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع
والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان
واحدا او فوق الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو
تضرب واضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او
افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر
نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون
بضميرين فانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها
والعامل هيهنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير
باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربي والنون
في تضربن والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة
حروف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او
منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل
اخصر فمتى امكن الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم
الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر
العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت
الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به

او يكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا و
الضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب
نحو اني وانك او يكونه اي يكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على
غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع
ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم انه راجع الى ما هو خلاف الظاهر
وهو زيد ولا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه
ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له اي ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل
اختصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما
ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف
العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال
كون العامل حرفا والضمير مرفوعا وهند زيد ضاربته هي مثال للضمير الذي اسند اليه
صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له
وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا اذ لو
لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم الفاعل بدليل نحو الزيدون
ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار
بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى فاذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق

الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما و
عدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا كان
الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لبعد المتكلم في تاخير الاعرف بلا مجوز
طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو
اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني اذا شئت وردته متصلا نحو
اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت وردته منفصلا نحو
اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا وبخصوص باب
فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وتقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل با
لمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون اعرف ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين
منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على
الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف
لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال
كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر
المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو
كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال

نفي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الانفصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن
الانفصال المختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في
الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر
تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق
ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى
فاعلا تقول عسيت الى اخرها في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش
الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع
المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع
في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما
في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة
المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون وقاية نحو ضربني وكذلك
نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن
نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة
يضربني لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها

وانت مع النون اي الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني
أنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات
البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات و
لو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار
لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها
خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون
اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار
فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ
والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت
الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل
مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى
هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون
الخبر نعتا وخبرا فانما يصلح لتمام التبع فادخل بما الالتباس وذلك عند اختلاف الاعراب
وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا الجاري مجرى
المعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من لبعد
دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما
ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند
بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل له لكن الخليل استبعد الغاء الاسم

ينبه على خبريته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ
والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر
والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ
برفع ما بعده فى مثل كُنْتَ اَنْتَ الرَّقِيبَ وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن
مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظة
قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجع غير معهود والا فبعد ان تم معنى الكلام
ويقع متقدما من غير سبق مرجع فذلك المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا
فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير
الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان
مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير
الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بعينه الحصة من الجنس المذكور والظاهر
ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس بداخل فى بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا
يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يجعل التقدم على ما ذكرنا انتقض
القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد
قائم خبره فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم قبل الجملة مفسر بالجملة بعده فانه
باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا
يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون
مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان

منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو
زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال
المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف
اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان
الخبر كلام مستقل مثاله اِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءً الا
مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم
كقوله تعالى وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وذلك لانه قد خففت اِنَّ واَنَّ
لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد اِنِ المكسورة المخففة عاملة فى
الملفوظ كما قال الله تعالى وَاِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ولم يجد ان المفتوحة المخففة عاملة فى
الملفوظ مع انّ المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل
فاذا لم يجدها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة
عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف لفظا
ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت **اسماء الاشارة** اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات
بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا
يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية ومثل
ذٰلِكُمُ اللّٰهُ رَبُّكُمْ مما ليس الاشارة فيه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف

كما سبق وهي اي اسما الاشارة خمسة ذا حالكونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا، وللمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حالكونهما للمثنى المذكر قدم لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب للثلثة الباقية فقوله هي مبتدا، وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا الكل واحد منها بحال خبره ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعم ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانها المبني منها الاهي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبهما وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرها لفرعيتها وتي بقلب الالف ياء، وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما وذهي وتهي بوصل الياء بهما وللمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يبنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان و ذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسما الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعدا عتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هي حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك هازيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسما الاشارة

حرف

حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشتراك خطاب الاثنين رجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسما الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسما الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون من ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى ذاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الثلث في مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال تلك وتانك وذانك حالكونهما اي الاخريين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد لا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكورة سابقا واما ذانك وتانك مخففين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا

فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول
المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته
يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا عمدة او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى
انضمام امر اخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما
لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما او اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها
اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة
على ضمير عائد اليه ثم فهمها موقوف على معرفة الموصول فلو عرفنا الموصول بها لزم الدور
والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها
معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه اخراج مثل اذ وحيث وليس
لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته
على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة
مشتملة على عائد اليه فعلى هذا لا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي
ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح
بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم
بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية
والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول

او لغيره

قوله ان كان يتم من الافعال ان قصد اه في تفسير الكلام ... ١٨٤ ... انما يتم لو كان المبتدأ او الخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول وليس

يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بالة العلم جائز وذا لا يجوز لما قيل من ان تعريف العالم بالة العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة ينجلي بها المذكور لمن قامت به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة للكل

او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم
جزءا الا بصلة جملة خبرية او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول في العائد ضمير لا غير
ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام
الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا
بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء
في حال النصب والجر والالى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع
المذكر اشهر والذين كالذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر
والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي
اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا
وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار
واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة
الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري
ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي
او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان

مفعولا

مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله
تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا
بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين
المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر
عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد له من
تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي
اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت
ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء
صلة للاخبار لان الذي يخبر عنها المخبر به صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم
مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه
بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة
الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى
جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا
بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة
اعني زيدا او المراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو في محل المفعول من ضربت
ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته
زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمي
الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول
ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول

بشرط

بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم و
بئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد
في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمي
الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحروف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من
زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى
السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد
الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن
اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون
ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب
تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون
زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فقال
الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في
نحو عجبت من دق القصار الثوب لانه يؤدي الى ان يجعل الضمير الذي جعل في موضع دق
القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع
في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه
بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير
الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع
في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه

فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه الثاني اذا جعلت الضمير
عايدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد واذا جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عايد
وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانما اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو
ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو
ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بالجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيء او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا
ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك
واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب
وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك تذكر منه الا في التامة والصفة فان كلمة من
لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء
التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك
وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها
الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب
بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل اي
رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي
اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات

الا على الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة
الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا لان اذا كانت موصولة
حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد
شبهها الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات
لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن
اي الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم
المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى
الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون
ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء صنعته اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس
وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه
اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه
اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالهما بمعنى اي شيء
انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء
وجوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل المحذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفع على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات

اسماء الافعال

ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام

مبنى الاصل فعلة بناءهما كونهما مشابهة لمبنى الاصل فما قيل ان اُفّ بمعنى اتضجر واوّه بمعنى
اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبّر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بفعل
بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رُوَيْدَ زيداً اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذلك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بَعُدَ مثال لما هو
بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه ولذلك حملهم على ان قالوا ان هذه
الكلمات وامثالها ليست بافعال بل اسماء مع تاديتها معانى الافعال الا لفظى وهو ان
صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال
على ان يكون رُوَيْدَ مثلاً موضوعة لكلمة اَمْهِلْ قال الشيخ الرضى وليس ما قال بعضهم
ان صَهْ مثلاً اسم للفظ اُسْكُتْ الذى هو يدل على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لشئ اذ العربى القح ربما يقول صَهْ مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلاً
ولهذا قال المصنف ماكان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ماكان معناه الامر او الماضى و
المتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف
وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس اى
قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال
قوام وقعاد فى قم واقعد فاهذا قال بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة
فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يأت الا نادراً وفعال حال كونه
مصدراً معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى هو على ما قيل مصدر
معرف مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه وتانيثه وفعال حال كونه صفة
لمؤنث مثل يا فساق بمعنى فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى

لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلاً ووزناً اما وزناً فظاهر واما عدلاً فلما ذهب اليه النحاة
ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر
كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشيخ الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان
لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبيّن وجهها فى كلام طويل لمن اراد
الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علماً للاعيان اى لعين من الاعيان وانما قال
علماً ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علماً كما قالوا
لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثاً صفة علماً وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك
كقطام علماً للمؤنث وغلاب كذلك مبنى فى استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر
عدلاً ووزناً ومعرب فى استعمال بنى تميم الا ما كان فى آخره اى الا فعال علماً للاعيان يكون
فى آخره راء فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون
بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علماً للكوكب وجبار الكندية
ان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات

اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر فلزمت المصدرية ولم تصر
اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واهاً للتعجب وحكمه حكم
المصادر والثانى مثل مَهْ وصَهْ وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما
كانت عليه حين كونها اصواتاً سازجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهى على انواع

فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وى وح لا يقدر ان
يحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان
يقصد من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه
صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر
ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها
على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى وعند اناخة البعير نخ او
غاق عند صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة
بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائهم مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى
ما لا تركيب فيه من اسماء الاصوات بهذا الاعتبار بكل لفظ انما قال لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان
تشبيها بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة او صوت
به للبهائم يعنى مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا
لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل البعض
افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول
التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثانى كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت

الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذا القسمان مع تعلقهما
بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان
من غير تعلق بغيره

المركبات

اى المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او
مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب وانما
قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما
نسبة قبل العلمية فلا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد
المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه آخر
يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يق المراد بالنسبة نسبة
مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر
الهيئة التركيبية التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التى فى
تابط شرا النسبة التعليقية التى تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطرى
جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان
تضمن الجزء الثانى حرفا اى حرف عطف او غيره بنيا اى الجزءان الاول لكونه نوع آخره
فى وسط الكلمة الذى ليس محل الاعراب والثانى لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله
خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادى عشر واخواتها يعنى اخوات
حادى عشر من ثانى عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر وانما اورد

منا لبين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه ليس متضمن الحرف لانه لا يراد به
حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا
واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثلها في ذلك من المركبات ولا يتيسر
ذلك من مجموع الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف
(حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين)
حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة نحو حادي عشر متضمن حرف
العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله
حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه
الا اثنى عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع
صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب
وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو
في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني و
صرف الثاني

الكنايات

جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن
شيء بلفظ معين غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري

ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين وكانهم اصطلحوا في باب المبنيات
على ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف
ويتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك
البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤهما لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون
الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لان ذا في الاصل
من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم
وبقيا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن
غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت
للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة
موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم
يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب وبعض الكنايات
كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على اي وان كان في الاصل معربا لكنه
انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم
مبني على السكون اذ اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء
نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك
لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام
عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل
كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع

اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندك كما تقول ماة ثوب وثلثة اثواب فى انما جاء
مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن
كثرته صريحا فلما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة وليس فيه ما ينبئ عنه جعل جمعية
مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من بينهما اى فى مميزى كم الاستفهامية و
الخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية
كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز
كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب
هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم فى قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية
بينة استفهامية وخبرية ولهما اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان
الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى
نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا لانها تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام
يجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية
والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد
منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اى كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بضميره او متعلق ضميره كما هو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه
اى حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعيين احد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا

ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول
فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا
الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا الضمير به اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا
غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير
مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير
مشتغل فهو من حيث انه مبتدا مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من
كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت او بكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وبعبيد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر والاضا
فة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجا
ر عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او
حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا
تقديرا فعل او شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل
اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب
سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه
فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما
سفرك فكم هنا منصوب المحل او زيدا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه
وداخل فى قاعدة الرفع نائبا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدا وكذلك اى مثل
كم فى تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه

بتاتي تلك الوجوه في جميع هذه الأسماء اي في كل واحد منها وهي من وما واي وانى واين
ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين
بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتي فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من
ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته
ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما
تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضربه ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله
ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا
يصلح الفعل للابتداء او هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى و
اذا ان لم ينجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا
قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيدا اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد
وقت قعود عمرو وهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من
كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا
كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كاين عهدك به واما اي فيتاتى
فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع ضرفي محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه
على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم
قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز و
حذف ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو مميز

باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء استفهامية كانت ام خبرية وفي نسخة اما منصوب او مجرور ونحو
والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا
على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا انص بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل
ان يعتبر في مميزها اعني عمة ثلثة اوجه احدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية
والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان
هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق باخير
هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير
والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة
الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف والقدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك الشاعر هذا خلقة لها انسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت
اي كنت كارها بخدمتها مستنكفا منها لخسة منبئ على كره مني واختار من انواع خدمتها
الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناس والعشار جمع عشراء وهي
الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة
ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفي ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه يجهل عن كمية عدد عماته وخالاته فيسئل عنه وكونها
خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري
واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة
على الابتداء وتخصصها توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او
خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها

الظرفية او المصدرية واذا رفعت تمييز رفعت خالد نحو كم غلاما واذا نصبت نصبتهما واذا خفضت
خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك
وكم ضربت اي في كل مثال يكون ثمة قرينة دالة على تعيين المحذوف فانه اذا سئل عن كمية
مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او
اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال
مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بكم بعد العلم بوقوعه او اخبر به
فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت
او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية
او المصدرية والفرق بين المعنيين انه ان كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فا
لملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية
اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا
او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية **الظروف**
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا
حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو جئت
بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية
الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها
معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر
النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت

وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة
ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني
منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما
وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة
لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه
بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو
افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى
الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها
اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف
الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى
حيث سهيل طالعا بحيث فيه مضافا الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان
سهيل طالعا اخره نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها
غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته
الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت
الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه
بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة
الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما
ذكرنا في حيث وهي اي اذا اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان

كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من الازمنة المستقبلة مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر استعماله في الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى نتضمنت حرف الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اخير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجا الامر مفاجاة من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمد اذا فجئه وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف وهاهنا على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية

بل المفعول

بل المفعول به محذوف اي فاجات زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث ولكون وضعها وضع الحروف وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جا اني بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جا كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شي وصفته فالمراد بالحال صفة الشي لا الزمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السوال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل في الشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنده وان كان بعده

كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من الازمنة المستقبلة مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر استعماله في الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى لتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اخير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجا الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف وهاضر على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل الاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل بتقدير اسميته

بالمفعول

قوله ومنها اي من الظروف المبنية الآن وهو للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وهو اخر ما مضى من الوقت واول ما ياتي منه قال الله تعالى الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين وقد وقعت في اول احوالها بالالف واللام فخالفت نظائرها وهي علة بنائها ... والاصل ان الاسماء الى التي نكرات وبالتي معارف ... من الزنبور فاذا هو اياها وخرج على وجوه منها ان النصب على معنى نوجده اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين وثانيها قول المقدسي الاقرب الى الاصح فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر وثالثها ان يكون نصبه على اسقاط الكاف فيكون التقدير فاذا هو كهي اي فاذا الزنبور كالعقرب وهو مبني على جواز دخول الكاف على الضمير ورابعها قول بعض النحويين انه يجوز ان يكون اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسعة لسعتها فكنى عن الجملة بقوله اياها فانتصاب اياها عنده على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن نكرة صارت في حكم النكرة وخامسها ان الاصل فاذا هو هي فاستعير ضمير النصب موضع ضمير الرفع وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل لقصد الضمير وسابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل والمضاف وهذه التوجيهات كلها ضعيفة والحق عدم ثبوت وقوع المنصوب بعد اذا كما ذكره سيبويه ولذا قالت العرب لما اجتمعت عنده بباب الخليفة القول قول الكسائي وامروا بالنطق فلم يقدروا عليه

بالمفعول به محذوفا

لمجيئها للزمان نحو اتيتنا

الظرفية في نحو اذا يقوم

المبنية اذا الكائنة للم

بمجيء المستقبل كقوله

الاسمية والفعلية لعد

ذلك اذ زيد قائم واذ

لم يذكرها المصنف ومنها اين واني والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا الزمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل في الشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده

...د الفجئية وانت لا

تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف وحاضر على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية

بل المفعول

بل المفعول به محذوف اي فاجات زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو ائتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث ولكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين واني للمكان استفهاما او شرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال الشيء وصفته فالمراد بالحال الصفة الشيء لا الزمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل كيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل في الشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده

فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا ام ماشيا
ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيتا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين وتكونان
تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او
منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم الروية يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد
مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المذكور المتقدم
او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنيهما اى اول مدة عدم روية هذان
اليومان فما دام لم يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان
اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة
يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني
فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فايدة
في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما للزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة وتارة تكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى
مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده
المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شى نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء
مدة زمان عدم رويته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت
مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة
مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت
او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان
مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ

ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع
المدة وخبره ما بعده اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده
خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ
يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان
صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما
اسما الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف
المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام و
سكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح
اللام والدال وسكون النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون
الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤهما لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه
وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده او فيما في خزانته وان كان
غايبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها
على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة
خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها
ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف
ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد
بضم القاف اتباعا بضم الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط
الذى هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى

او الزمان الماضى المنفى وقوع شى فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته
قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة
وقيل حمل على اخته عوض وفيها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد و
كسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع
شى ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم
لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الارض والظروف
المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من
المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى
من خزى يومئذ فيمن قرء بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب
ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك الحكم كالمذكور من الظروف
فى جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة
مثل قيامى مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لمشابهتهما
الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث وبهذه المشابهة ذكرهما فى بحث الظروف
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع
جزئى او كلى لشى متلبس بعينه اى بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة
بينهما فالشى مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا
وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع

لشى شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء
واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها
موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ
انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد
بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له
فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات
زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد هو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة بخلاف ما اذا وضع
لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه
بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت
مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذلك الموصول من غير صلة
وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان
متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا
فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ هذا بازاء كل
واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام و
هو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك
الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او

او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الارض والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤهما لاكتسابهما البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله من خزي يومئذ فيمن قرء بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي [illegible] بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة [illegible] موضوعة بازاء معان معينة متشخصة باعتبار امر كلي فان [illegible] المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله [illegible] انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث [illegible] بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك [illegible] فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص والثاني [illegible] زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلو[illegible] مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس و[illegible] لفظ اسامة بهذا اللفظ بهذا الاعتبار [illegible] لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنس[illegible] بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهمة وكذلك الموصول وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ هذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او

ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع

لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصورت زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهمة وكذلك الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانهما موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ هذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او

الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والمبهم في ليس من امهر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعد ما دخلته فيما انه من المعارف وعرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فالمعنى انما لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه فيلكان عليه ان يقول المضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف الى لفظ الغير والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم يعني اي اضافة معنوية اي اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف فاحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها ما معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية انه ان صدر بالاب والام والابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوه له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير

متناول غير ذلك الشيء استعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها فان قوله بوضع واحد اي متناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اكملها انباء عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة

اسماء العدد

انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع

لكينهما اذا اخذت مجتمعة منكورة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب
بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان
في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من
العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير
اعتبار معنى اخر انتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومنا ومنين
من حيث لا يفهم منها الواحدية والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي
يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى
تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا
كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة
واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
واحد واثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان او ثنتان في مفرد المؤنث و
تثنيتهما على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التاء
الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق و
تقول اذا جاوزت عشرا احد عشر واثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا
عشرة ثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث
المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة
عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة
امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع

تانيثين

تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان
التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير
في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه
بانه جنس اخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انما حملت على ثنتان
واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث فلانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب تانيثه
للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وبنو تميم بكسر الشين عند
التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا من توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة
واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة
الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب
بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على
كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث
ولما غير الواحد والواحدة فيهما بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم
يندرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي
عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في
المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان

والثمانِ في التثنية منهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة
والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حال كون
الزايد واقعًا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة و
واحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة و
احد عشر رجلا او احدى عشرة امرءة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرءة و
مائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرءة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او
ثلث وعشرون امرءة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرءة وكذا الحال
في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر
ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها
اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاء القاض
انما حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فزعم زيادة استثقاله فجعل
موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح
اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة فلما فرغ من بيان حال
اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين
كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع
لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله
اثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه
مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع

لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات
او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع
المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين
فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تقدم المجيء
بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع
كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما
نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون
الجمع والحذف منها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان
يصيروا ثلثة اسما كالاسم الواحد واورد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان
غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشيا شيئا واحدا وانما
جوزوا للمائة امرءة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشيا شيئا واحدا لبطرد بمائة امرءة
واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلا
ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف ولم يقل وجمعهما كما قال في
تثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلث مئات رجل
كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل كما يقال الفا رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما
على طبق مميز الكثير لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف
في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على
القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظة

الشخص اذا عبرت بها عن المونث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مونثا
كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى ففي العدد وجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلث اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى والتمييز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان
واثنتان بتمييز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا
رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره
معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدية والاثنينية عنهما اى عن الواحد
اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغني
عن المميز وهو العدد فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نسلم ان مميز
الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا
رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز ساير الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية
فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز لواحد ولا
اثنين استغناء بلفظ التمييز اى بجوهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق
علامة الافراد به اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به
عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك
ان رجلان اخف من اثنى رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى افادة لفظ

التمييز

التمييز النص المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص و
التصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته
عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اى في الواحد من المتعدد باعتبار
تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص منه ازيد عليه بواحد
الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدئ
من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المونث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المونث لا غير اى لا يقول
غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ ما فوقه مركبات لا
يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد
من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية في المذكر
والاولى والثانية في المونث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد و
الواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى
العاشر والعاشرة والحادى عشر في المذكر والحادية عشرة في المونث وكذلك الثاني عشر
والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد
سواء كان بمعنى المصير او الحكم اسم الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المذكر
الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المونث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تونث الاسمين في
المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر

فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره وتعبار حاله اختلف اضافتاهما فلا اختلاف اضافتيهما قيل في الاول اى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الاثنين بلا تجوز اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اى في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز زيادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اى واحد من احد عشر متاخر العشرة بدرجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب

المذكر والمؤنث

ذكرهما بعد باب العدد لاحتياجه باحثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كما في ناقة وغرفة او حكما كعقرب فان الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية او تقديرا اى

مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم متلبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لفظا او تقديرا وعلامته اى علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذى فى وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بازائه اى في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة الرجل وناقة في مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بل تأنيث حقيقى في معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظى تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه فاذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث غير لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء به لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى وضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان لينثنى من هذه القاعدة

صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقدير بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام
جميع الاقسام نفي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه نقول
حضرت القاضي امرئة وحضر القاضي امرئة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المونث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرئة فانه
مع الفصل يجب اثباتها نحو جائت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره
فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جائت وجاؤا غير الجمع المذكر
السالم فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جائت الزيدون ولا الزيدون جائت
مطلقا اي سواء كان واحده مونثا نحو اذا جائك المومنات او مذكرا نحو جائت الرجال
حكم ظاهر غير المونث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت
تركتها نحو جائت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير
غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير نحو الزيدون جاؤا
والايام جائت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة
للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جائت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها
موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه
جمع المونث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع
المذكر الغير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة
وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المونث فظاهر لان هذا النون موضوعة له واما
في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير فيه اي حقه فاجرى مجرى
المونث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير

العقلاء

العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء
اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء **المثنى** ما لحق اخره الي اخر
مفرده بتقدير المضاف او فيه بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لو اخفر والا يصدق
التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان او مسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف
كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة
الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع
وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون لبيدل ذلك اللحوق او اللاحق و
او مع اللحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير
تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غايته
ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في
العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت
جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الواحدة
والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه
الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن
ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان
قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه يثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلت
جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به

يحصل مفهوم بينا ولما فيها انسان ينبني باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين
بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء
ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة و
ليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم بينا ولما فيه باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا
الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه و
المص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء و
جمعها فزيد مثلا اذا كان علما الكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما
ادعاء لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة
استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف
الاسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما
كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد
المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال
فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد
الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة
كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي و
الحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي
المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه
حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء
حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل وعديمه وقد اميل كمتيان في متى

حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى و
المصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية
اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء
بضم القاف وتشديد الراء لحسن القراءة او للمتنسك من قرء اذا تنسك وحكى ابو علي
عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف
التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان
الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية و
الواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه
وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاجود قلبها
واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان
همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو
ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في صورة
الاولى منقلبة عن واو او ياء فملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء
فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة
ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان
بالواو ولكن المشهور رديان بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والافصح بغير

لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل للاشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا اذا تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح
واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد
تقلب المبدلة من اصل ياء وفهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف
نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين
يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت
تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان و
اليان على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما
هو ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن
الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصي
والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف
تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا
اتى في بيانه بالفعل الماضي **المجموع** ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة
اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة المفرد
الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة
بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل
او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله

بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء
فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وفي قوله ما دل على احاد جنس نحو المجموع
واسماء الاجناس كتمر ونخل فانهما وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا
واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفرده خرجت اسماء الاجناس واذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء
الجموع والعدد ونحو تمر مما يكون الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع
ليس بجمع على الصحيح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
عن المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع
فان قيل الكلم لا يقع على الكلمتين والكلمة وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال
الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وثمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما يكون الجمع والواحد فيه متحدين بالصورة
جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان
صحيح ومكسر فالصحيح اي فالجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح
المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها
في حالتي الجر والنصب ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة

لثقاد الخفة الفتحة نقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق والاحق فقط او مع اللحوق على ان معناه مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنس الكفاء بما ذكر في التتبة فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اى اخر مفرده يا ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى اليا مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة اليا الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت اليا لالتقا الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة اليا لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اى اخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقا الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتى النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون ذلك الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كعين او الاثنان كامرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة او المقدرة

ليخرج

ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع عن الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المونث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل الدلالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمونث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى في هذه الصفة بنا بل الوصف مع المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة صبور وجريح فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة

لكواهة اجتماع صيغتي جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه في الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض لسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل ولعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اخره اى اخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون في شرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض فانه يقال في جمع حايضة حايضات فلو قيل في جمع حايض ايضا حايضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التي بالتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي والظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامورة الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم

بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كاسد وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اى جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك اى المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع اقراء

المصدر

اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا النوعه او عدده مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة ومثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الجري مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اى سماعي ينتهي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اى غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اى قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع

عمل بفعله المشتق منه حالكونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وحالكونه غيره اى
غير الماضى مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل
لمناسبة الاشتقاق بينهما الا باعتبار النسبة فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل و
المفعول الذى لم يكن مفعولا مطلقا بمعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا
مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا نسبى حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل وان وشى مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب
زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف فهو معمول مالم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه الضمير فى
المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر و
الفاعل لما كان تثنية الفعل وجمعه كالجمعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا
ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا
مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربى زيدا حاصل ولا يلزم
ذكر الفاعل اى فاعل المصدر مظهرا او مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيدا لان النسبة الى الفاعل
ما غير ماخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى
لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف
اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل
نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر
متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل

لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك
على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات فى القران شئ من المصادر المعرفة
باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله
الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا
زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا او بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف
فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل
لاصالته وعمل الفعل للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله فوجهان
وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه
بالجمل المعترضة لبيان احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر
فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء

اسم الفاعل ما

اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا لذلك الاسم لمن قام اى الفعل به
اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر
بلفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده له و
قيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل
فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به
يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج
الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل

داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله
ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به وان يكون من قام به تمام المعنى
الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه
ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به
الفعل مع زيادة وبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل
مع زيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم
التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم
ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن
معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة و
بهذا ظهر ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم
ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على فاعل كضارب وقاتل وما يشبه ذلك وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن
قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او اسم التفضيل او
صفة المبالغة كاحسن وحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة
فاعل ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم
بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارع
مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل و
يتفاعل ويتفعلل نحو متدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر في

ما وضعت

ما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر لكان مثالا
الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون
لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون
هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا
متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان الفعل
يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك
يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط
اي بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقيا او حكاية
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن
المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود
في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم
الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى
فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء
رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او الاعتماد على الهمزة الاستفهامية ونحوها
من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام
والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا عليه قوي شبهه بالفعل نحو اقائم زيد وقائم الزيدان وما قائم
زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال

فعله

او في ضمن الاستمرار واريد بذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس
خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست
اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وتقرير الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول
آخر اي غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم
الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي
عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم
الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فنقول بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حول عن صيغة الفعل
الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير
صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب
وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ
اسم الفاعل اذا كان للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه
عمرا الآن او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة
ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة
وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل

وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع
نحو تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان
والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع
مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد
التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما
على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل
لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه **اسم المفعول** هو ما اشتق من
فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فقوله
موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذار اقامة من مقام ما على ما مر في اسم الفاعل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا
المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل
او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم
المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول
كمضروب ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر
لخفة الفتح وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شأنه وحاله في العمل اي عمل النصب و
الاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كما مر في اسم
الفاعل اي مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا نحو جمع ما
يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يجري على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما

الآن او غداً او المعطى غلامه درهما الآن او غداً او امس

الصفة المشبهة

باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث واحترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحِم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحُم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرُم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما سمع نحو مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد المعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من

التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة مميزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسنٌ وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبدون التنوين وجر وجهه بالاضافة بهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسنٌ وجهٌ عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسنُ وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل

الصفة ذات اللام والمعمول مجرد عن اللام
والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فهذه ثلثة

على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترکيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان منها واحدا منها متخلف فيه وسائر الاقسام صحيح
بخلاف اقسام ذات اللام فان منها بين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا والخفة فيه بواحد منها وثانيهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام
لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة
لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها
في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
من اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في الشعر وغيره
الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما
يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض
لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي
اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي
من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر

قسما

قسما ما كان فيهما ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه
بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهه برفع فيهما وهو قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة
من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير
المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو
اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفع فيها قبيح
لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره
في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها
فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد
الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله
الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان
لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث
انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثني اي الصفة
اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا
كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي
ايضا الى مفعول ثان لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول

منه ابتم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرتفعان الفاعل والمفعول بما لم يسم فاعله وينتصبا بهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره فاذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانا لو قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب لتشبيهه بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى ومفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب لتشبيهه بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب رفعا ونصبا وجرا

اسم التفضيل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول تسمية اسم التفضيل اعني ما جا للفاعل وما جا للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجردا او مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة

على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضهما يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزجة منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما التبس ان المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد به ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فغيره شابته من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور فياسا

وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
ولا يقول ابلد لتغافل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابله حيث قال فالذي ينبغي ان [illegible]
من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من
فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول
فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء
للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم
لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي
فلا بد من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد من ذكر الغير الذي
هو المفضل عليه فذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور فانها
انما يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب
شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد عمرو
فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد
افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز
الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام ومن لغوا واما
قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية
بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات
الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر ويجوز ان يقع في مثل ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم

التفضيل

التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة
موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر
لان وضع افعل التفضيل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط في
استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم باخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان
ان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه
على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في
هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة
باضافتهم اليه والثاني ان يقصد الزيادة المطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف
اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا
المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله افضل قريش
اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير
جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه
ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على
من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا
التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان

او الهندات افضل الناس وهذا لانه بناء افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير
في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية و
جمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس و
الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن
لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلابد فيهما من
المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم
مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير
اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق علامة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما
هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر
فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ
فلا يحتاج الى قوة العامل وانما اختص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا
او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على فعل ناصب له قال الله تعالى هو اعلم
من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن
منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل
الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو للفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس

له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم
التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك
المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبرا واجعل نفسه اي على
نفسه اي ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون
باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد الخبر لكان او حال
عن اسمه او صفة لصفة مجرورة اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب
مشترك بين عين الرجل وعين زيد مفضلا باعتبار عين الرجل ومفضل عليه
باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له
صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتبين فيه عمله كالصفة
المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من
متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب
مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه اخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه
مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات
مختلف بالاعتبار وانما بني على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات
بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستفيح فائدته

وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله
وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن
وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل فهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون
مثله بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده
الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فينفى
اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه و
المساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى
عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى
عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفى الزيادة لا يلائم المدح فينفى اصل الحسن
الحسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه
لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل مثل حسنه فى عين زيد
فانتفى المساواة والزيادة بطريق الاولى كما اقتضاه المقام والابعد ان يقصد بنفى المساواة
نفى الزيادة ايضا لان فى الزائد على شىء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفى
المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل
عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل ما
رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز فى المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين
فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات والاصل فى اسم التفضيل
ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففى صورة الاتحاد ضعف المعنى

التفضيلى

التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما
رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا
ضعف فى معناه التفضيلى فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر
مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله
اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه فى
عين زيد باجنبى وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا من هذه الحيثية فهو اجنبى له من هذه
الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية والاجر عن هذه الاجنبية
ما عرض له من معنى الابتداء العامل فى المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء
لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا لانه من معمولاته
من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن
ومعموله من حيث انه اسم تفضيل لكن فى معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه
العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد الخ عن ركاكة
وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود
والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق
المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن
ان يعبر عنها بعبارة اخصر منها وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما
انشده سيبويه واستشهد به فى اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه
فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين
زيد مقام منه فى عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة فى ولو رفع لفظ العين من

البَيِّن واكتفى بعين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما
كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه
لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل فان قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما
ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين
زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او نقول معناه ما رايت عينا كعين
زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في
عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل
ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء التنازع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة
فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت
كعين زيد الخ تولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدء
المماثلة وترك موضع احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في
مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور وتمام
البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تايّة واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل
به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم يختص بجمع
جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتاية من ابي اوان كالتحية من حيي او حي
وهو المكث والتاني وساريا من السرى وهو السير في الليل وقوله ارى اما من رؤية

البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه تقدم عليه
وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين
يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل
صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه
صفة له وتاية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيانا تاية و
اخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى لا ارى واديا اقل
به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا
مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي لا ارى واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله
ساريا يقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرة تابنها والحال اني لا ارى مثل
وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي
السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه
ركبا ساريا اي سائرا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت
ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت
ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما اختتم المصنف الكلمة الى اقسامها
الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكشف بذلك القدر بل صدر
مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها
بتعريفه فقال **الفعل** ما اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل
يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكونه

مبحث الفعل

المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر
واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى
ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر
وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي
هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما
وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى
ليس معناه المطابقي بل الاعم لكن لا يتحقق الا في ضمنه لتضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه
ليس مستقلا بالمفهوم مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء
الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة
عن الزمان كعسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه
اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاخذ في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد
لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك
لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه
كلام الامر والنهي عن كلاء النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه
المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص بها لحوق
تاء التانيث الساكنة للدلالة على تانيث الفاعل والملحق الا بما له فاعل والصفات استغنت

عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل
ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء
فعلتَ اي الذي بحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه نون فعلن
ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل و فرعه وخط
فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع
لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم الى واجدر **الماضي** ما دل اي فعل دل
بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت
فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض
منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه
بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر المبتدأ المحذوف اي هو يعني الماضي مبني على
الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل
في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع ضارب وشرطا
وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه
اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربتُ الى
ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله و
انما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن نحو ضربك فانه ايضا مبني على الفتح وانما قيد الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم

معها المجانسة لها لفظا كضربوا اوتقديرا كرموا **المضارع ما اشبه** اى فعل اشبه

الاسم باحد حروف نايت اى حال كونه متلبسا باحد حروف نايت اوالمراد يعنى الحروف

التى جمعتها حروف نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا

بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين

وتخصيصه بالسين عطف على قوله وقوعه اى وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا

ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال

القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة

القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى

المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا المتشابهين ارتضعا من ضرع

واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا

مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر

مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او

مجموعا مذكرا او مونثا وللمونث الواحد والمونثين غيبة اى حال كون تلك المونث و

المونثين غايبات وذوى غيبة والياء للغايب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما

واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغايب لانه وان يصير بالاضافة

معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال

وهو الاولى لموافقة السابقة وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة

احرف اصلية مثل يدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة

احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة

الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله

اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المونث لانه اذا اتصل

احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب

قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان

نون جمع المونث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها بنون جمع المونث

فى الماضى فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب لمشاركة الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر

بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز

مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل

يضربون وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل تضربين

فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد الغايب المذكر وتضرب فى موضعين فى الواحد الغايب

المونث والواحد المخاطب المذكر واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير

بالضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة لفظيين

والسكون فى حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك

اى الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اى حذف

النون فى حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما فى الاسما تابع للجر مثل يضربا

وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرهما و

المضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء

ثقيلة تقول يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن

يرمى والحذف اى بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف

المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حال
الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء
كان العامل فيه هذا التجرد كما هو للكسائى من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء
كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل يضرب
او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطى
اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع
فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف
يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب
ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر
مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب
مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين
وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ فى باب افعال
المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل
الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش فى اى شئ وقال سيبويه انه حرف
براسه واذن قيل اصله اذ ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية فنونه عوض عن
المضاف اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كى نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو ما كان الله

ليعذبهم

ليعذبهم وانت فيهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بحيلة مصدر
ينسبك منه وبعد الفاء نحو زرنى فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك و
تشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطينى حقى فان الفاء والواو عاطفتان ايضا
بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد
على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ليكن منك زيارة
فاكرام منى اياك وفى لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن
معه فان التى ينتصب بها المضارع مثل ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة ومثل ان
تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التى تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى
الظن هى ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق تناسب العلم بخلاف الناصبة
لانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اى لم تكن الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو
علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن
باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التحقيق
يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى فى ان التى بعده الوجهان ولن مثل لن
ابرح الارض ومعناها اى معنى لن نفى الاستقبال نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون
فى قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقض لان لن تقتضى التابيد وحتى
ياذن الانتهاء واذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى
لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانها
لضعفها لا تقتدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف
على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان

الفصل

الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال واذن

فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك

كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثاله قولك لمن

قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لما لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ و

قوله اذا لم يعتمد ظرف للانتفاء الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة

خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب

المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي

اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف

لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي للتعليل

ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها

لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع

بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى

زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كونه حتى بمعنى كي للسببية او الى

لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر

الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى

كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وانما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان

يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال

ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي

بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية

كما نقول

كما نقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية

كانك كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت

هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا باقيا على ما كان عليه وحكيته ففي

زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يكون حتى تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي

حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء الاجارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرفا ابتدائيا ان يبتدأ

بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على

اسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي

كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي ولن فات الاتصال اللفظي مثل

مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد به الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان

التكلم ومن ثمة اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء

ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى

في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل

كان فيه ناقصة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة

بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه

يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك

فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو

محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري

فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المثال

محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله

انتهم سار عطف على كان سببا لا نسا دنيه ولام كى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى
ينتصب بها المضارع هى لام التاكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا مثل وما كان الله
ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل
اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من
الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على
تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء التى ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما
السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص
على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لم يحتج الى
الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد الكلام بتقديم
الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى
نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو
اللهم اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها
اى هل يكن منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان
فحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا
نفى فعل فيندرج فى النفى او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال
فانفاق منى فيدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب

السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى
لا يكون منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل المصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء
واما نحو سارزك منزلى لبنى تميم فالحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان
بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها بما بعدها والا فالواو
للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو ومثل ذلك اى مما يماثل الواقع قبل الفاء
فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو
كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا
الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخل فى مفهومها والا يلزم من
تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى او الا ان
تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى
حقى وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور باو التى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك
حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة
او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها
اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى
ضربك زيدا وتشتم او وتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد

الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة بينهما نقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا نحو
معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او
على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة
بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير
الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال
وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في
ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل
كساير ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع الحرف بها من اللام
الزايدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب
لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه
واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان
المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى
لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها
التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها
لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل
النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع
المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين
لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة
كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع

الشذوذ

الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما
في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة
في معنى النهي احتراز عما يستعمل في معنى النفي وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة
اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها
من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما و
اذ ما وحيثما فانه وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهما
يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او مع من وما واي واني واما انجزام المضارع
مع كيفما واذا فشاذ لم يجي في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال
فاذا قلت كيفما تقرء اقرء كان معناه على اي حال وكيفية تقرء انت انا ايضا اقرء عليها
ومن المتعذر استواء قراءة قاريين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات
الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع
به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه
انشاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا وتنفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما
هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالا
ستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها نقول ندم
زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمراره للنافي في وقت التكلم
بها وجواز حذف الفعل اي وتختص لما ايضا بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه
دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات

الشرط عليها انك تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم
تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول وتختص ايضا باستعمالها
غالبا في المتوقع اي ينفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام
المطلوب بها الفعل وتدخل فيها لام الدعا نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة و
قد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
ثم ليقضوا تفثهم ولا النهي هي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي
ضدها اي النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل
تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول
سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا
للثاني والثاني مسببا واشكل ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد بجعلها الشيء
سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء او ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة
عليها فلا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي
ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد فيها في صورة السبب والمسبب بل الملزوم
والملزوم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهار المكارم الاخلاق
يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده
ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء

منهجه

من حيث انه مبني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني
مضارعا فالوجهان اي يجوز الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع
لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اته او اتيه واذا
كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو
ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيل لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا
نحو قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل معنويا او مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه
لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك و
ان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون
للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء وان كان
الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان
الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فنوتي بالفاء
واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه
وان لم يكن ثوبا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله
منه دالا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء
اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان

اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة وهي الفاء واما جملة اسمية او امرا ونهيا ودعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر منه وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية تختص بالفعلية فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك و الاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ما ما اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فحينئذ تقدر ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان للمضارع الواقع بعدها تلك الفايدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب

لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرا مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى ونذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها من الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة المخاطب وعن مثل ضرب ويزيد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة

لأن مشابهته للاسم المقتضية للإعراب إنما هي بسببه في الصورة حكم المجزوم أي مثل
حكم المضارع المجزوم في إسكان الصحيح وسقوط نون الإعراب وحرف العلة لأنه لما
شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى أعطي له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش
واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون
إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدرة فإن كان بعده أي بعد حرف المضارعة أو بعد حذفه
متحرك أسكن آخره وجعل ما بقي أمرا تقول في تعد عِد وفي تضارب ضارب ولم يذكر
المص هذا القسم لظهوره وإن كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد
بالرباعي ههنا ما كان ماضيه على أربعة أحرف من المزيد فيه وإنما هو باب الإفعال الأغير
زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن
حال كون تلك الهمزة مضمومة إن كان بعده ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم
على تقدير الفتح فإنه إذا قيل في اُقتل اَقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي
المجهول من الرباعي إذا قيل اُقتِل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه أي فيما سوى ساكن بعده
ضمة سواء كان بعده كسرة أو فتحة فإنه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من
الإضراب ولو فتح التبس بالأمر منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو فتح التبس
بالماضي المعلوم الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما
يكون بعده كسرة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وإن كان رباعيا فمفتوحة أي فالهمزة
مفتوحة لأنها همزة أصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم
الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه **فعل ما لم يسم فاعله** أي فعل المفعول
الذي لم يذكر فاعله وإضافة الفاعل إليه لأدنى ملابسة أو على حذف المضاف أي فاعل فعله

الواقع عليه ولا يبعد أن يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون إضافة الفعل
إليه بيانية وهو ما حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس
بأن ضم أوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِب ودُحرِج وأُعلِم واختير له هذا النوع من التغيير
لأن معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الأوزان لخروج الضم إلى الكسرة ووزن
فُعِل للخروج من الكسرة إلى الضمة وإن كان غريبا يدل على غرابة المعنى أيضا لكن الخروج من
الكسرة إلى الضمة أثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بأخف منه ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو انطُلِق واقتُدِر واستُخرِج لئلا يلتبس في الدرج بالأمر من ذلك الباب و
يضم الثاني مع التاء مثل تُعُلِّم وتُجوهِل وتُدحرِج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت
ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين أي ما يكون
عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فإنه أعل عينه لئلا يفضي إلى
اجتماع إعلالين في روي وطوي قيل الأصوب أن يقول معتل العين المنقلبة عينه ألفا لئلا يرد
عليه مثل عُوِر وصيد وإنما خص معتل العين بالذكر من ماضيه لزيادة غموض واختلاف
في المبني للمفعول منه كما ذكره وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول من مضارعه وإن لم
يكن فيه ما ذكرنا الأفصح قيل وبيع أصلهما قُوِل وبُيِع نقل الكسرة من العين إلى ما قبلها
بعد حذف حركته فصار بيع وقول فأبدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصارا
قيل فجاء الإشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الإشمام أن ينحو بكسرة
فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا إذ هي تابعة لحركة ما قبلها
هذا مراد النحاة والقراء بالإشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الإشمام ههنا كالإشمام
حالة الوقف أعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين

وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فيقال قول وبوع بالاسكان بل النقل وجعل الواو ياء لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ تبر وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم و يلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة ونقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار ويقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها **المتعدي وغير المتعدي** فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي على امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعلقه الا بعد تعقله

بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق لكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر هو له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل لتضمنها اليهما انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي باب علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا **افعال القلوب** وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من جنس

الاخبار بهما ناشئة عن من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشات هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصايصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما يجب ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة الاسم الواحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشي بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا تقول فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما

بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب ولهذا قيد جوازه المنبي عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع انه مطلق ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنا بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجي مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها

وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت لزيد عندك ام عمرو ومثال
للتعليق بالاستفهام وترك مثال التعليق بالمقايسة فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار و
مثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع فى
صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها
بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعى
الاستفهام والنفى ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق
ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق ممنوع من العمل
لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند
انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليقية نحو
علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان
الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثانى ان الالغاء ابطال العمل لفظا و
معنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب انه
يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشئ
واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل
دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتنى منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك فى
ساير الافعال فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت نفسى وشتمت نفسى
(٤١) وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان
يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما

لفظا

لفظا بقيد الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى فان الفاعل و المفعول
فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا
بخلاف ضربت نفسى فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما
افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز
اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب
فقدتنى وعدمتنى لانهما نقيضا وجدتنى فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذا اجرى
رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى تارة و
امامى وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا ولبعضها اى لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت
وزعمت وخلت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهى اما العلم او الظن بحيث
يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يرد الاعتراض
للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الاخر الى مفعول
واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته
اى اخذته مكان الوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين
اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشئ
من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى

اصبتها

اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معانى اخر قريبة من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار منه فوق السقف العليا ولوجد جدة ووجدت موجدة ووجدت
وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم

الافعال الناقصة

انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال
وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل
على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع
له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج
عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة و
التقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع
له فى الافعال الناقصة التامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
فى الكل والانتقال فى الدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك
التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان
الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو
موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى
قوله لتقرير الفاعل لام الغرض لا صلة للوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما
لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى
قيد لابد لاخراج الافعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة

وقيل

وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام و
ليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة
وقد تتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا العشرة
اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا فقد جاء فى قولهم ما
جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية
وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من القرابة ونحوها اى لم تكن هذه على قدر
ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها
كانه من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا بعد ناقصة فى
قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال
الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد من الموضع الذى استعملهما العرب فيه خلافا للفراء تدخل
هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر
اى لاجل اعطائها للخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل
صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا
اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر
الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول
لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لتشبيهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان
الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق او انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا
نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة

كائنة

كابتة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر اعلى ما هو قسم منه كقوله المشاعر بينها قفر والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله للثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا لها مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذى كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب وتكون زائدة وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فما لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار غنيا فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات

تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم فلذلك لم يذكرهما تامتين و فصلهما عن الافعال الثلثة السابقة واضى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك اضى وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها اضى وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانها تامة وما برح بمعنى من برح اى زال ومنه البارحة للليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قبل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم عليحدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم عليحدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة نعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة انما دلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ فى معنى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معناها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا و

يلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعم تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها ومادام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير وانما قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فايدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فمادام لم يتقيد مادام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعم مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعم الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا هو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد

بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهى اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال القوية وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا ابن كيسان بان يكون هذا الخلاف ظاهرا وانما من جانبه اى من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقتهم نكاته المخالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير مادام لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما فى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

افعال المقاربة

ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له

افعال المقاربة

لا يجزم به وتفسير في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع الا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصوله بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذه وشروعه في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه نطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير منصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجا كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم اي عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان منصوب بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو منصوب بالمفعول الذي

كان في

قوله وان لم يبق على المفعولية الخ الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما مما لم ... وقال بعضهم انه منصوب على المفعولية لان عسى في هذا الاستعمال بمنزلة الفعل المتعدي وهو قارب زيد الخروج بخلاف الاستعمال
الثاني نحو عسى ان يخرج زيد فانه بمعنى الفعل اللازم وهو ... اي قرب خروج زيد منه

كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخير عسى ان يخرج زيد بان يذكر فيه مرفوعه فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر لقيامه مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير نصب لقيامه مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة فهيهنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وانه يحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل في خبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان الدالة على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له

اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمثبتة مشتققة كما كانت في الاستعمال الاول عصام

لتقريب الفعل من الحال ... الخبر حاله يكون دالا على الحصول ظاهرا وكاد يدل على انه قريب من الحصول فبينهما تناف قلنا المراد ان المضارع منه على ان الخبر مقصود بالقرب من الحال بخلاف الماضي فانه لا يراد منه لا يدل على قرب الحصول من الحال

بعسى كما انه يحذف ان عن خبره تشبيها له بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على

كاد فهو اي كاد ككل الافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او

مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى

من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما اخطأوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب

عن الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا

تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فبينما

اعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها

وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى

وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد

بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فالنفي الداخل

على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما

وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل بتواخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يق طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب و

كرب بفتح الراء بمعنى قرب يق كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع

بغير ان تقول طفق او اخذ او كرب زيد يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة

تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء

فعل التعجب

ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي

صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وقولها له لكن ينتقض

الحد بمثل قاتله الله من شاعر والاشياء عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمعنى الدعاء الا ان يقال ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او

المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره فيما ذكر من موارد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب ولما وضع لانشاء التعجب صيغتان

احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخرهما صيغة الفعل الذي تضمنه

تركيبه الفعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير منصرفين
فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير
متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه
افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان
الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته للكذب ويتوصل
في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه
لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل
لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل المصدر الممتنع هو مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما
اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جايز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول
او الجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جايز فيما عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما قيدنا
التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان
المقام لبيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما لما نقلا
الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره
يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد
لا للتاسيس على انه لو تقدم احدهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد
فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن
في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد اجراء لهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل
بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون

الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دائم
الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون المصدر
بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر
نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما
بعدها اي ما بعدها الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه
فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين
واما احسن بزيد فانه فعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي
صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زايدة لازمة الا اذا كان
المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير
عند سيبويه في الفعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش ان احسن
بمعنى صير ذا حسن او الباء زايدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن
للتعدية كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله
حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان
فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

افعال المدح والذم

يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم
فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
للاخبار بالمدح والذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته

على وزن فَعِل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم فعل اذا كان فائه مفتوحا وعينه حلقيا
اربع لغات احدها فَعِل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فِعِل باسكان العين
مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والكثير
في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل
معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده
ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون
مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة
منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل
او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي
نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها
في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة مثلا اي نعم الذي تفعله هي اي الصدقات وقال سيبويه
والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى
ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما
هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح
وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه
الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف
وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره

واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سوال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو
فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني
جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل
اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست
النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لما كانا غير متصرفين
اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب
سوال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم
وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين
كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب على نبينا واله وعليه السلام بقرينة ان ذلك
في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء
او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او
فاعله او ذا وحده او عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا
او مونثا لجريه مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي

بعد مخصوص تمييزا وحالا على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو
حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او
راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة
والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا
مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال عن الفاعل
لا عن المخصوص **الحرف** ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في
غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم
عليه او به بل لابد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على امر في غيره
احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو سرت من
البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب **حروف الجر** ما وضع للافضاء بفعل اي
ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى
الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل
مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما
رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او
معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر
وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس لها
اسما خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو
والتاء والكاف باسمائها حيث وجد بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي

تقدر

تقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وباءه وتاءه وعن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي
تليها تكون حروفا واسما والثلثة البواقي تكون حروفا وفعلا فمن للابتداء اي ابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ معنى الابتداء النهاية وقيل كثيرا ما
يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل و
مقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو
صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها
نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ
بالله التجي اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي ويجيء من للتبيين ايضا اي
لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا
الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى
والتبعيض اي وقد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون
الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر وشبهه
فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من
في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء
من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان
من مطر والى للانتهاء اي انتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان

نحو

نحو خرجت الى السوق او في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك
فان قلب المخاطب منتهى السير باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى و
لا تأكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية و
بمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء
الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي
بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه اما لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها اي بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على
المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخوله لشيء حقيقة نحو الماء
في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في
جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجروره
الباء هذه كما هي في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان
يقرب منه زيد والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملتصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع
مجروره في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا
اختصاص لها بحرف دون حرف وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد
بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي زائدة
في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد و
كفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد
واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان
علة الشيء نحو هذا للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو
قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة اي ردف لكم وبمعنى الواو في القسم
للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار
الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان
كم الخبرية لها صدر الكلام لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم
يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الصحيح وهذا مذهب ابي علي ومن
وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها
ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل
رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي
نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا
اي في غالب الاستعمال لوجود القرينة نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على

مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين و ربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل حينئذ لحوقها على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها أنيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه الا انه ذلك بتعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله تعالى او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لانحطاطها عن رتبة الاصل وهو الباء وتخصيص ما هو القسمين وخص الظاهر بارادة التثنية والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة

اصلها

اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله تعالى خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التثنية ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان بتها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء اخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله

الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه
العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء شئ على
شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول
من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزايدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض
الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن
اسنان مثل البرد الذائب للطافة ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند
الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل فى الشعر على المرفوع نحو ما انا
كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ
للزمان الماضى او الحاضر فهما للابتداء فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى
فالمراد انه مبدء زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الماضى الذى اريد بهما لا جميعه
كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان
يكون هذه السنة ماضية ولا يكون فيها فان معناه ان مبدء زمان مسافرتى او
عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية
المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبر حاضرا وان
مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا فالمراد انه جميع زمان الفعل
هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا او مذ يومنا اى جميع زمان انتفاء
رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا الذى لم ينقض بعد ولم يتقدم زمان الفعل
الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدء لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما
للظرفية

للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير المضاف
اى ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها
عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا
نحو جائنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل

ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى
الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال
مثل كدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر
عنها بان الحروف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة
والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتى جمعى القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة
بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان ولكن وكان
ولعل وليت اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف
صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل
على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى
سوى ان المفتوحة فهى بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضى عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ آخر
حتى يتم كلاما وح لو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما
حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الانشاء
يكفى فى ذلك ويلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل

لمكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير
الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اى حين يلحقها ما الكافة
على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت
ما افدته بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها
وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم
اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اى في موضع يقتضي الجمل ووجب
الفتح في موضع المفرد اى في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان
مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاء الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع
جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها
مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها
مبتدأة نحو عندي انك قائم لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا
اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك
بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذا بعد لولا التحضيضية لانها
مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو
لولا انى معاد لك زعمت اى لولا زعمت انى معاد لك ولولا انك ضربتني صدر

منك

منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقديران
تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان
مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني
اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر
لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزائه انى اكرمه او اكرامي ثابت
لوجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر المبتدأ ومثل
قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر
على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معهما مبتدأ
محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا
كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن زيدا
مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا و
اللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان
عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما
مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اى مثل عبد القفا ومثل
شبهه وما وجد لك في كثير من النسخ لفي جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر
لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول
خاص وليس من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي

نعين الفتح لان فاك الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها اما هو من جنس المقول فى لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها فى حكم العدم ان فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسم حملا على محله بدون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانهما لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لفظا او تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا انه لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان

فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسم كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شىء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد لكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها ولذلك اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت اللام مع المكسورة على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان لان اللام يجيا العامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان فى معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد و يخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام و يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل

كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا
واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل
ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر
فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه و
ساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا و
الخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط
ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فا
لكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر
بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين
وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدرا
والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق
واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ولزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملة في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل
فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر

وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر بقادم العمل في الظاهر في
وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل لصالحة
لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية ودواخلا فعلها على
المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب
انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال
الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي
المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان
سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل
ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق
بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض عن النون المحذوفة او
حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض
عن المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما
فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لان ان عني به الاستقبال في المخففة والا في المصدرية
واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة و
كان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم
التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان

الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا
الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على
الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق
اللون كأن ثدياه حقان فان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير
الافصح لما عرفت واذا اعملها لفظا ففيها ضمير الشأن مقدر عندهم كما في ان المخففة
ويجوزان يكون غير مقدر بعدها الضمير لعدم الباعث الداعي اليه كما كان في ان المخففة
ولكن وهي عند البصريين مفردة قال الكوفيون وهي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزايدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة ان تفيد
ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها
للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد
فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا
لم يجئ يتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا و
الضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه فاللفظي نحو يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ
وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غايب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها
عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين
فانه ليس لهما ما اجريناهما عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس و
الاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له
شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وفي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اى لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت

زيدا قائم وعلى المستحيل نحو الا ليت الشباب لنا يعود فاخبره بما فعل المشيب واجاز
الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكأنه قيل اتمنى زيدا
قائما اى اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز
الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا
فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبى لنا
كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كاينة حال كونها راجعة ولعل للترجي اى لانشائه ولا يدخل
على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب
والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي
في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون
على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على
ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث
بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويلات هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه
اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعدما جزم بوجود الجر بها وحكم

الحروف العاطفة

العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى
المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا
وبل ولكن وعند بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما
قبلها كما ذهب بعض اخوانك بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل

عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط لما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما
معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالواو للجمع الاول
للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد
الشيئين او الاشيا كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في
الفعل في زمان او مكان فقولك جائني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من
كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب بينها فقوله لا ترتيب فيها
بيان لاطلاقها اي لا ترتيب بينها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب
منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل
الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان
المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة
للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب بما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من
حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها اليه اي المعطوف بها قوة في
المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل وصار
كانه غيره فصلح لان يحصل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وبدل انتهاء الفعل اليه على
شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبيا وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم و
حتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى
جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب
الخارج نحو جائني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان
يتعلق الموت اولا بغير الانبيا ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء

بحسب

قوله فالواو للجمع آه بين مفردين او كونها سنة من ٣٠٢ او سنة او النهار ومفعولين او حالين او نحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونها بلا عطف ايضا فما فايدة العطف قلت الجملة اثباته بلا عطف يتهم كونها بدلا وكان الاول غير مقصودة او غلطا فالواو يعينه النص على كونهما مقصودين و ... المعطوف والمعطوف عليه ... وان نعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه عصام قوله وجودا وعدما آه لا يكفي لا ترتيب بينهما في نفس الامر وانما فسره بهذا لان المتبادر من قوله لا ترتيب بينها النفيه بعدم الترتيب وهو خلاف الواقع صادق

بحسب الخارج في اثناء ساير الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج
على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصلح ان يقال قدم الحاج
حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء
الشئ كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم نحو نمت البارحة حتى الصباح
فانه يفيد شمول النوم بجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا
الا انه ثابت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها
فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنيها
جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها
جزء لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين
وكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزء من متبوعه و
عدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في
بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي الدلالة على تعلق
الامرين او الامور بها لكن نبيل الامر مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم انه اذا
[illegible] مثل فعله قسم ولا [illegible] او كل من الامرين انما مستعملة لاحد الامرين على ما
هو [illegible] والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام
المتصلة الا بهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها تليها الهمزة [illegible] بدلها
احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد
المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي ومن اجل ان ام
المتصلة لم يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز

قوله لطلب التعيين عند المخاطب آه لانه شرط في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس الطلب التعيين ولا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف بقضي التكلف اه وقوله وكان جوابه بالتعيين آه واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مقدم او هو مضمون وانه انهم ام المنتقد ٣٠٣ لهم اي سواء انذارك وعدم انذارك و بعضهم بعد سواء مبتدأ لان المضمون وان كان معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ

تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستوى بين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الاخر لم يلِ الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح و انّ زيدا أرايت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا و ان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المتساويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص فيهما لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت أجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بنعم او لا لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام و عطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها الابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا

الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وح تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولذا صرف عنه بكلمة بل وانما كلمة بل بعد النفي

ام يقولون افترى بل هو الحق ونظائره كثيرة

نحو ما جائني زيد بل عمرو وفيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل تصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جائني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه اذ الحكم منفي عنه فمعنى ما جائني زيد بل عمرو بل جائني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جائني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جائني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه** الا واما وها يصدر بها الجمل كلها خبرية لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتحقق معناها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء **حروف النداء** يا اعمها استعمالا انما تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال القرب وكمال البعد **حروف الايجاب** نعم وبلى واي

بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم فقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وبجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الا ستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الندرة لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انما يجيء لتصديق الخبر وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وجاءت ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها

بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان
اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من
كونها تصديقا للمخبر **حروف الزيادة** وانما سميت هذه الحروف زوائد
لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها
لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية
فهو تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة
وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا و
الا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان
مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايته وقلت اي زيادة ان مع ما
المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع
لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما
ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت
زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما
تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب
اذهب ومع اي نحو أياما تدعو فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس
ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا لكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي
ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم

اغرقوا

اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل
منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى
نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادتها قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة
ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغنى عن القسم
فتبرز لذلك في صورة القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى
وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء
واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها **حرفا**
التفسير اي وهي لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة
كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما هو في معنى القول اي بفعل
يتقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول
ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح
القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير للمفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم كذلك قولك كتبت اليه ان ايت
اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله
تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله تعالى ما امرتني لانه مفعول
لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان

أنّه فيه فقولهم إنّا قد فيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر أُوحِينا **حروف المصدر** ما وأنْ المفتوحة المخففة وأنّ المفتوحة المشددة فالأولان أي ما وأنْ المفتوحة المخففة للفعلية أي للجملة الفعلية أي تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الأرض بما رحُبت أي برحبها بضم الراء هو السعة ونحو قولك أعجبني أن خرجت أي خروجك واختصاصهما المصدرية بالفعلية إنما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وإن كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوله في الدنيا ما الدنيا باقية وأنّ المفتوحة المشددة للاسمية أي للجملة الاسمية خاصة إلا إذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية أنها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو أعجبني أنك قائم أي قيامك أو ما في معناه نحو أعجبني أن زيدا أخوك أي أخوة زيد فإن تعذر قدّرت الكون نحو أعجبني أن هذا زيد أي كونه زيدا **حروف التحضيض** هلّا وألّا بالتشديد ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على أحد أنواع الكلام فتصدر لتدل من أول الأمر على أن الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلّا ضربت زيدا وهلّا تضرب زيدا أو تقديرا نحو هلّا زيدا ضربته وهلّا زيد تضربه ومعناها إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الأمر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حرف التوقع والتقريب** قد سمي بهما لمجيئها لهما فإن هذه الحرف إذا

دخلت على الماضي أو على المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم إنه يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع أي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير قد ركب أي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها إذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل أي يضاف إلى التحقيق في الأغلب التقليل نحو إن الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله أحسنت وقد لعمري بت ساهرا **حرفا الاستفهام** الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على أحد أنواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا بخلاف هل فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام إلا على الشذوذ وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد كما جاءت على الأصل في قوله تعالى هل أتى على الإنسان أي قد أتى فلما كان أصلها قد وهي من لوازم الأفعال فإن رأت فعلا في خبرها تذكرت عهودا بالحمى وحنّت إلى الإلف المألوف وعانقته وإن لم تره في خبرها تسلت عنه ذاهلة والهمزة أعم تصرفا أي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها أكثر من التصرف في هل تقول أزيدا ضربت بإدخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا وهو أخوك

باستقبال

باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان
المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا
وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة
فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد
الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب
الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في
صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر
بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير اعندك عمرو وتقول اثم
اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة
بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها **حروف الشرط ان ولو**
واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للمضي
وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان
للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك
فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع
مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو
تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا
فيه وقد يستعمل كان في الماضي المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو
اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فهذا لازم معناها
فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله

مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا
قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا
فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال
لو بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو
ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء
التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاء
عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم
المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين
معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني
لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الا
نتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها
استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من
الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون
اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين
محذوفين يفسرها الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا
فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف

الفعل والفاعل بعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها
قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر انتهى اى ان مع معموليه فاعل للفعل
المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل
اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر
ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له
من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر فهيهنا
فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ
منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم
الجامد خبرا لتعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض
من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعله فى موضعه واذا تقدم القسم اول
الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط
القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط
الواقع بعده ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق الشرط
الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا
لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب
للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى
مثال للماضى لفظا او ان لم تأتنى مثال للماضى معنا لاكرمنك وان توسط اى القسم بين

اجزاء

اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم و
يلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط
ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتنى اتك فعلى
المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم
والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير
الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير اعتبار ترتيب اللف
وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله لاتينك وانما اورد فى
هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط الماضى فى
الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى
المعنى الاول هذا مثال التقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر
على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر
على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين يقع من حيث
المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه وعلى تقدير الحمل عليه
وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه
اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم اللفين على نشرهما من
حيث مثالهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به او مقدره كملفوظه فى صدر
الكلام فيلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا
لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء
الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم

لمشركون اى والله ان اطعمتوهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها
الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جائنى اخوتك اما
زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون
معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جائت للاستيناف من غير ان يتقدمها
اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد
يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على
الاخر كقوله تعم فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة
ههنا غير مذكور لكنه معلوم يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليه المتشابهات والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء فى جوابها وسببية
الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين
فائها الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا
حيزها سواء كان الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما
يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء
على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم
لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد وهو اى ما وقع بينها وبين فائها معمول
الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول فمهما يكن من شىء فزيد
منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شىء واقيم اما مقام مهما ووسط

يوم الجمعة

يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شىء يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل المازنى ان كان
ما يتوسط بين اما وفائها جايز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم
يكن جايز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان
زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون
المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع
اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تقدير
الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شىء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان
اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير
الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل
المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه
غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم

المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول
الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفاءها
منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكنهما **حرف الردع كلا** الردع هو الزجر
والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا اى ردعا له اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء
بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد
جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى ولما كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف
ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول لتحقيق الصدق لكن النحاة حكموا
بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود
بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية **تاء التانيث** الساكنة لا المتحركة لانها تختص بالاسم
تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول
ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب
ما وليته لانها كالحرف الاخير مما تلحقانه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث
حقيقى فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء
التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما
تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا
الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه

الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا
ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر من غير فايدة بل هى حروف انبئ بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء
التانيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة والاولى ان يجوز من جعل هذه الحروف ضماير وابدال
الظاهر منها والفايدة فى هذا الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا
المؤخر والغرض كون الخبر مقدما **التنوين** فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا
ثم سمى بها نون الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا لحدوثه وعروضها فى الكلمة من معنى
الحدث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها
فلا تضرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهى شاملة نون من ولدن ولم يكن و
امثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اى اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات التوابع
حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها
الاخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت
فاخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخير ولم يقل لغير الاسم
ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف
بالنون فى نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها فى الوجود تطفل
العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم بحيث لم يشبه الفعل بالوجهين
المعتبرين فى منع الصرف وقد انتصر معناه فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين
المعرفة والنكرة نحو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما فى وقت

ما وا ما اصه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابرهيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين
واحد للتمكن والتنكير معا فالتنوين في رجل يفيد التنكير وايضا فاذا جعلته علما
لشخص تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر
الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان فيوم مضاف الى اذ واذ مضافة الى الجملة التي كانت بعدها
فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة
وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت
بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم
كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم و
لم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخرها ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن
وهو خطا لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت
للعلتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات و
المصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما
لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم
وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع
وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائهما جايزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب
الغناء لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات و
المصاريع ولا يخل بفهم المعاني واما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا

مستتبعا

مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف
الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد
اصابن فروي هذا البيت البناء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند
التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا
كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة
يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق
خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وتجاوز البيت
بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول
اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع
لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى
من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها
الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف
اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو
جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف
اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان

مضافا الى غير العلم نحو جائني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم

نون التاكيد

نون التاكيد تسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا او القسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يبق زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب فانما جاز قليلا لتشبيهه بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل

قوله لانها مبنية والاصل في البناء السكون وذلك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الاخر اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسه على ما نقله الرضي فلا عصام

لتنك تخرجن وهي تفعلن وكذا ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية رضي

قوله في مثبت القسم اي المثبت هو الجواب من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فاذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار متقدم عليه عصام

نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة و قبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة و هو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوف لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا يدخلهما اي المثنى وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية و جمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر

نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير
مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار و
ارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي
الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضمتها مع المنفصلة تقول
نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ
كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم و
اخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزونّ
وارمينّ واخشينّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة
اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل
ترينّ في هل ترى كما تقول تريانّ هذا مثال الغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح
مع المتصل وهل ترونّ في مثل هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد
وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز بضم لاجل النون و
هل ترينّ في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم تري الناس هذا مثال ما
فيه بارز بكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل ترينّ الاعلى ترين اي ومن ثمة قيل
اغزونّ برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزنّ في اغزوا بحذف
الواو المضموم ما قبلها كما قيل في اغزوا القوم واغزنّ في اغزي بحذف الياء المكسور
ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب
التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير

الضمير

الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقاء الساكنين
المذكور بعدها في بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا
تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذف النون الخفيفة
لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا كان
الواجب ان يقال لا تهين الفقير بالكسر ولم يحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما و
انما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا و
الفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا انضم او
انكسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت
المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزنْ واغزنْ بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما
وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للّازم مزية بابقاء
اثره عليها لئلا يلتبس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربنْ
اضربا لشبهها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او
انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير واختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة
امورنا خيرا والا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا واجعل نونات نقائصنا خفيفة
كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف اداب عبوديتك على نهج
الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وعن
مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم مغفرة
اجتبائه قد استراح من كمد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض

للعبد الفقير

عبد الرحمن الجامي عليه ما عليه في وظايف عبوديته للاعراض عن مطالب الاغراض
والاعراض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان المبارك في سلك شهور
سبع وتسعين وثمان مأة والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على محمد واله اجمعين قد وقع الفراغ من تسويد الاوراق من هذه النسخة
المسماة بشرح الجامي على يد العبد الفقير الى المولى الكبير المتعال ذي العز
والجلال **عبد الرحيم** ابن المرحوم المغفور محمد تقي التبريزي المولد
والمسكن للانطباع في دار الطباعة المخصوصة للمطابع المعظم فخر
الحاج والمعتبرين الحاج ابراهيم وفقه الله تعالى وايانا لطاعته
بحق النبي والولي الوصي صلوات الله وسلامه
عليهما وآلهما الطيبين الطاهرين في يوم
الاحد عشرين شهر جمادى الاخرى
من شهور سنة ١٣٠٥
باهتمام الاستاد
الماهر
الاستاد علي نقي [illegible]

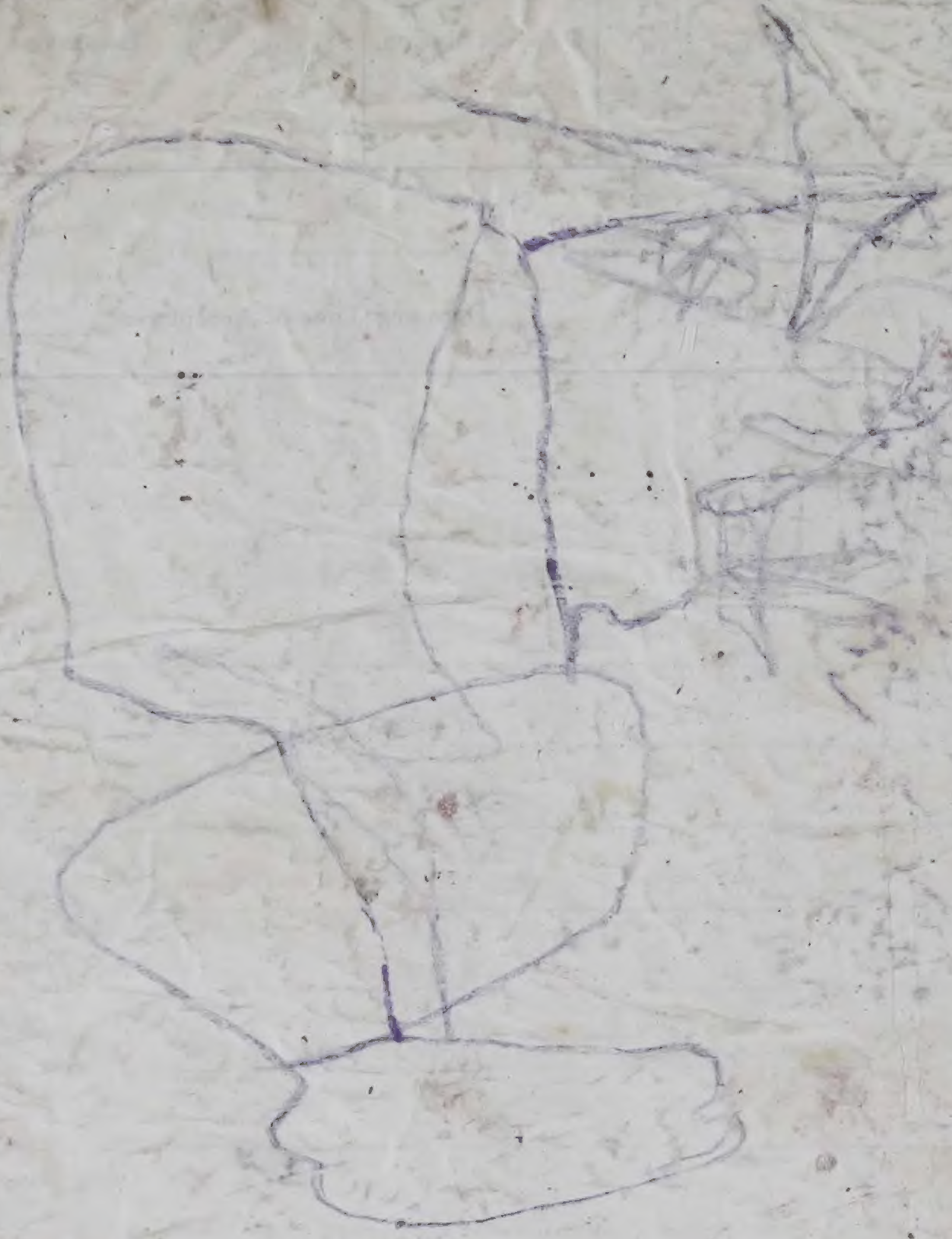

٣٢٦

العبد الفقير

عبد الرحمن الجامي عليه ما عليه في وظايف عبودية لله
والأغراض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان
سبع وتسعين وثمان مائة والحمد لله رب العالمين
على محمد وآله اجمعين قد وقع الفراغ من تسويد الأوراق
المسماة بشرح الجامي على يد العبد الفقير الى المولى الكـ
والجلال عبد الرحيم ابن المرحوم المغفور محمد
والمتمكن للانطباع في دار الطباعة المخصوصة للمـ
الحاج والمعتبر الحاج ابراهيم وفقه الله تعالى
بحق النبي والولي الوصي صلوات الله وسلامه
عليهما وآلهما الطيبين الطاهرين في يوم
الأحد عشرين من شهر الجمادى الأخرى
من شهور سنة ١٢٧٥
باهتمام الأستاد
الماهر
الأستاد علي نقي [illegible]

الشائع ان الفراغ ... الضحوة ... ارتفاع النهار ... الضحوة ... ارتفاع الشمس من يوم السبت ... [illegible]

[illegible]